الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

التأمين الفلاحي ودوره في تنمية القطاع الفلاحي

في الجزائر (2000-2020)

إعداد الطلبة:

- مسطور عبد السلام

- مقرود علي

- كحلاوي احمد

تحت إشراف الاستاذ الدكتور :

حمزة بالي

لجنة المناقشة:

د. تجاني محمد العيد	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الوادي	رئيسا
أ.د. حمزة بالـــي	أستاذ تعليم عالـــي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. خضير عقبة	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

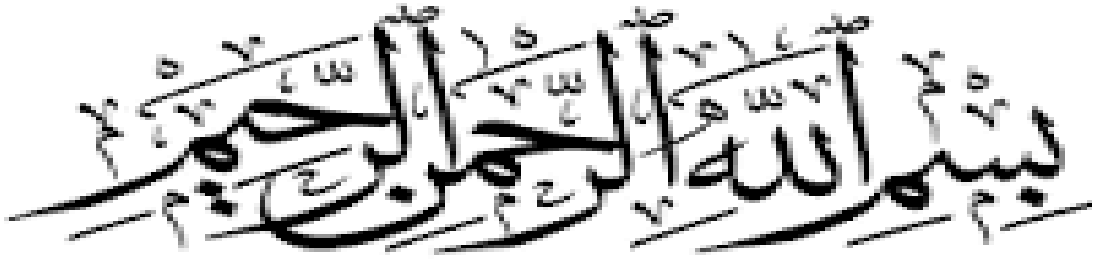

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (32)

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له)

وعملا بهذا الحديث واعترافا نحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله فالحمد لله والشكر أولا وأخيرا على فضله وكرمه وبركته الذي انعم علي بالتوفيق لانجاز هذا العمل ليضاف الى ميادين البحث العلمي وتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه أجمعين

ويطيب لنا عرفانا بالجميل ان نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان أولا الى الوالدين الكريمين ولكل العائلة والزملاء.

ونتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف الدكتور "**بالي حمزة** " الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل ان يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله عنا كل خير.

وأخيرا لا يفوتنا ان نعبر عن بالغ تحياتنا الى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع.

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التأمين في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر، اذ يعد القطاع الفلاحي من الركائز الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر في النهوض باقتصاداتها، إذ تعد البديل الأمثل للمحروقات والحل الواقعي لمواجهة أزمة عدم استقرار أسعار النفط، كون الفلاحة مصدرا للثروة الدائمة والأداة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي، الا أن قطاع الفلاحة في الجزائر لم تحظ بالأولوية التي تستحقها وهذا عبر مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية والتي اعتبرت دائما القطاع الصناعي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، رغم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة كبيرة، والواقع الراهن لهذا القطاع الحيوي والحساس يكشف عن العديد من المخاطر الي يتعرض لها والتي حالت دون تحقيقه للنتائج المرجوة منه، أبرزها تدهور البيئة واتساع رقعة التصحر والإتلاف المستمر للثروات الغابية وندرة الموارد المائية، هذه المشاكل أثرت على المداخيل الفلاحية، وأمام هذا الوضع كان لابد من ايجاد وسيلة تعمل على التقليل من هذه المخاطر التي يتعرض لها وبالتالي تحسين واستقرار دخل الفلاحين، والتي يلعب التأمين الفلاحي دورا فعالا في استقرار القطاع الفلاحي والتقليل من المخاطر بأنواعها المختلفة، لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة والتي تمكن من التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها الفلاح، فيؤدي الى تشجيعهم وتحفيزهم على الاستثمار في هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: التأمين الفلاحي، المخاطر، القطاع الفلاحي

Abstract:

This study aims to shed light on the role of insurance in promoting the agricultural sector in Algeria. For permanent wealth and the ideal tool for achieving food security, the agricultural sector in Algeria did not receive the priority it deserves, and this is through various strategies and development plans, which have always considered the industrial sector the main engine of economic development, although the area of arable land is large, and the current reality of this vital and sensitive sector reveals about the many risks to which he is exposed, which prevented him from achieving the desired results, Most notably, the deterioration of the environment, the expansion of desertification, the continuous destruction of forest wealth and the scarcity of water resources. These problems have affected agricultural incomes. Faced with this situation, it was necessary to find a way to reduce these risks to which it is exposed and thus improve and stabilize the income of farmers, in which agricultural insurance plays an effective role. In stabilizing the agricultural sector and reducing risks of all kinds, as it provides financial compensation when needed, which enables alleviation of losses that the farmer may be exposed to, thus encouraging and motivating them to invest in this sector.

Keywords: Agricultural Insurance, Risks, Agricultural sector.

الفهـــــرس

	I
الملخص	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
مقدمة العامة	ب
الفصل الأول: الأسس النظرية للتأمين الفلاحي والقطاع الفلاحي	
تمهيد	02
المبحث الأول: الأسس النظرية للخطر والتأمين	03
المطلب الأول: ماهية الخطر	03
المطلب الثاني: ماهية التأمين	08
المطلب الثالث: عقد التأمين	13
المبحث الثاني: الأسس النظرية للتأمين الفلاحي	18
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين الفلاحي	18
المطلب الثاني: أنواع التأمين الفلاحي	20
المطلب الثالث:معوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي	23
المبحث الثالث: الإطار النظري للقطاع الفلاحي	24
المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها	24
المطلب الثاني: مكانة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية	27
المطلب الثالث: دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية	34

خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	38
المبحث الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر	39
المطلب الأول: ماهية التأمين الفلاحي في الجزائر	39
المطلب الثاني: منتجات سوق التأمين الفلاحي في الجزائر	42
المطلب الثالث: إنتاج سوق التأمين الفلاحي في الجزائر	44
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر	46
المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي بالجزائر	46
المطلب الثاني: الامكانات الفلاحية في الجزائر	53
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر	55
المبحث الثالث: العلاقة بين التأمين الفلاحي والقطاع الفلاحي في الجزائر	58
المطلب الأول: رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري	59
المطلب الثاني: تحليل الإنتاج	62
المطلب الثالث: تحليل التعويضات	65
خلاصة الفصل	67
الخاتمة العامة	68
قائمة المراجع	73

قـــائـمـة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	منتجات التأمين الفلاحي التي تســـوق من قبل الصـــندوق الوطني للتعاون الفلاحي	43
2.2	تطور حجم إنتاج التأمين الفلاحي في الجزائر لفترة 2012 -2016	44
3.2	تطور رقم اعمال التأمين الفلاحي إلى إجمالي رقم الأعمال في قطاع التأمين	60
4.2	إنتاج التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000 / 2020	62
5.2	تطور تعويضات التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000 / 2020	65

مقدمة عامة

تمهيد:

يعد القطاع الفلاحي من الركائز الاساسية التي يمكن ان تعتمد عليها الجزائر للنهوض باقتصادها، اذ تعد البديل الامثل للمحروقات والحل الواقعي لمواجهة ازمة عدم استقرار اسعار النفط، كون الفلاحة مصدرا للثروة الدائمة والاداة المثلى لتحقيق الامن الغذائي، الا ان قطاع الفلاحة في الجزائر لم يحضى بالاولوية التي يستحقها وهذا عبر مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية التي اعتبرت دائما القطاع الصناعي هو المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية رغم ان مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر شاسعة.

والواقع الراهن لقطاع الفلاحة يكشف عن العديد من المخاطر التي يتعرض لها والتي حالت دون تحقيقه للنتائج المرجوة منه، ابرزها: تدهور البيئة واتساع رقعة التصحر، الاتلاف المستمر للثروات الغابية، ندرة الموارد المائية، الحرائق التي تتسبب في خصارة المحاصيل والغابات سنويا، وامام هذا الوضع كان لابد من ايجاد وسيلة تعمل على التقليل من هذه المخاطر التي يتعرض لها وبالتالي تحسين واستقرار دخل الفلاحين، والتي يلعب التأمين الفلاحي دورا فعالا في استقرار القطاع لفلاحي والتقليل من المخاطر بأنواعها المختلفة، لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة والتي تمكن من التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها الفلاح لتشجيعهم وتحفيزهم على الاستمرار في هذا القطاع.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، ومن هنا يمكن طرح اشكالية بحثنا على النحو التالي:

مامدى مساهمة التأمين الفلاحي في تغطية مخاطر القطاع الفلاحي وتنميته ؟

ويمكن أن ندرج تحت هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية منها:

- ما المقصود بالتأمين الفلاحي وفيما تتجلى خصائصه ؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ؟
- ماهو واقع التأمين الفلاحي في الجزائر ؟
- فيما تتمثل اهمية التأمين في القطاع الفلاحي؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على كل هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** من السمات الاساسية للعمل الفلاحي خضوعه للطبيعة حيث يتم العمل وتجهيز الارض وزراعة المحاصيل المختلفة في ظل مؤثرات طبيعية، والاخطار التي تصيب القطاع الفلاحي كثيرة ومتنوعة ويرجع بعضها للظواهر الطبيعية والاجتماعية.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك عدة اشكال للتأمين الفلاحي، الهدف منها تعويض الفلاح عن الخسارة التي يتعرض لها.

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:**لنظام تأمين المخاطر الفلاحية اهمية كبيرة للمستثمر الفلاحي، وهذا من خلال تغطية الاخطار والالتزام بالتعويض عند وقوع الاضرار والنهوض بالقطاع الفلاحي.

أسباب إختيار الدراسة: لعل من اهم اسباب نجد:

- الاهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من خلال توجه الدولة نحو القطاع الفلاحي للخروج من تبعية المحروقات .
- البحث عن اسباب عدم وصول القطاع الفلاحي في الجزائر الى المستوى المطلوب، حيث ان الدول المتقدمة شهدت تقدم كبير في هذا المجال ومساهمته الفعالة في تحقيق الامن الغذائي.
- اعتقدنا بأن موضوع ادارة المخاطر الفلاحية موضوع جدير بالدراسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في:

- ان استخدام تطبيقات التأمين الفلاحي لا تقل اهمية عن انشطة القطاع الفلاحي الاخرى.
- السعي لابراز مكانة واهمية التأمين الفلاحي والاستخدام الامثل لعناصره لتنمية القطاع الفلاحي.
- زيادة اهتمام سوق العمالة في الجزائر بالنشاط الفلاحي.

أهداف الدراسة: تهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على:

- التعريف بالتأمين الفلاحي من خلال التطرق الى مفهومه وأنواعه المختلفة.
- معرفة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- محاولة الوقوف على واقع سوق التأمين الفلاحي في الجزائر
- ابراز مدى تطور التامين الفلاحي.
- تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التأمين في تخفيف مخاطر القطاع الفلاحي في الجزائر.

حدود الدراسة:

- **المجال المكاني:** من الناحية المكانية ركزت الدراسة على الجزائر بصفة عامة.
- **المجال الزماني:**التعرض لنظام التأمين الفلاحي في الجزائر وكذا سوق التأمين من خلال تحليل النشاط التقني للشركات من سنة 2000 الى غاية2020.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم تغطية البحث وفقا للمناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع بصفة عامة وموضوع بحثنا بصفة خاصة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي قصد استيعاب الاطار التصوري وفهم معالم الموضوع بغرض اعطاء فكرة واقعية عن التأمين الفلاحي من خلال عرض مفاهيمه، خصائصه وأهميته، المشاكل التي تواجهه، بالاضافة الى المنهج التحليلي بغرض شرح وابراز واقع التأمين الفلاحي ودوره في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر في الفترة من 2000 الى2020.

هيكل الدراسة: لانجاز هذه الدراسة ومعالجة اشكالية البحث والتحقق الفرضيات تم تقسيم البحث الى فصلين والى مقدمة عامة وخاتمة.

- **الفصل الاول:** وهو بعنوان " الأسس النظرية للتأمين الفلاحي والقطاع الفلاحي"، اذ يتناول هذا الفصل الاطار النظري لكل من الخطر والتأمين بصفة عامة بالاضافة الى ماهية التأمين الفلاحي واخيرا تم التطرق الى القطاع الفلاحي .

- **الفصل الثاني:** بعنوان "دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر " تم التطرق في هذا الفصل الى التأمين الفلاحي في الجزائر، القطاع الفلاحي في الجزائر، مساهمة التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الدراسات السابقة:

- **مذكرة ماستر غير منشورة بعنوان: واقع التأمين الفلاحي في ولاية سعيدة – دراسة حالة CRMA بسيدة، للطالبة عوار هجيرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015.**

تناولت الدراسة الإطار النظري للتأمين من أسس ومفاهيم، كذلك تم التطرق إلى القطاع الفلاحي في الجزائر وتم التطرق إلى التأمين الفلاحي في ولاية سعيدة والتطرق إلى أهم المعوقات التي تحول دون تطور رقم أعمال هذا الفرع من التأمين.

- **مقال بعنوان: مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر، للباحث قريشي العيد، جامعة جيجل، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء الأول، 2017.**

تناولت الدراسة أهمية ودور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطاع الفلاحي بالجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

تبعا لهاتين الدراستين سوف نحاول من خلال بحثنا هذا، التطرق إلى أهم المخاطر التي يتعرض لها الفلاحون جراء القيام بنشاطهم، وفي ظل هذه المخاطر وتأثيراتها على القطاع الفلاحي ومن ثم الوضع المالي لهم، سوف نقوم بمحاولة تحديد الآلية التي من شأنها المساهمة في تقليص حجم الخطر الذي يتعرض له القطاع الفلاحي، لذلك سوف نتطرق للتأمين الفلاحي وإبراز دوره في إدارة وتغطية الأخطار الفلاحية ومن ثم تنمية القطاع الفلاحي.

الفصل الأول: الأسس النظرية للتأمين الفلاحي والقطاع الفلاحي

تمهيد:

لم يكن التأمين نشاطا حديث العهد بل نشأ قديما مع فكرة التعاون، وتطور بتقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث، زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يأثر إيجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة وهذا هام لدفع عجلة التنمية.

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دو كبيرا في التنمية الفلاحية.

فالتأمين الفلاحي من حيث كونه هدفا تنمويا يعمل على استدامة دخل الفلاحين وتعظيم ربحهم، وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم عن الخسائر الممكنة، مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي.

وبكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدى بالإنسان إلى استحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدم العديد من التغطيات التأمينية، لذا فإن التأمين من أفضل الوسائل لإدارة مثل هذه المخاطر، حيث يتأت من خلال هذا النظام نقل عبء الخطر من الفلاحين إلى شركة التأمين والتي تتحمل بدورها تغطية الخسائر لكافة المخاطر المؤمن عليها لقاء قسط التأمين الذي يدفعه صاحب القرار لقاء الأمان.

من أجل حوصلة وفهم الموضوع حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للخطر والتأمين

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتأمين الفلاحي

المبحث الثالث: الإطار النظري للقطاع الفلاحي

المبحث الأول: الأسس النظرية للخطر والتأمين

إن معرفة الأخطار وتحديدها وقياسها وتقييمها يساعد على اتخاذ الوسائل المناسبة لتقليلها أو القضاء عليها أو تحويلها، وذلك بأقل قدر ممكن من التكلفة، ويعتبر التأمين في هذا المجال من أفضل الوسائل لإدارة الأخطار، بحيث يتأتى من خلال هذا النظام نقل عبء الخطر إلى شركة التأمين.

المطلب الأول: ماهية الخطر

رغم التقدم في الإمكانيات المتاحة للإنسان فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة والعامة والتنبؤ العلمي الذي يساعده على اتخاذ قرارات سليمة، إلا أن هذا لا يزيل القلق الذي يلازم متخذ القرار ببقاء وجود الخطر.

أولا: مفهوم الخطر ومسبباته

1. مفهوم الخطر: اختلفت آراء كتاب التأمين والاقتصاديين والرياضيين حول تعريف الخطر، وفيما يلي نورد بعض هذه التعاريف:

عرفه "طارق عبد العال حماد" بأنه: « الحالة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس للنتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة »[1].

أما "ناشد محمود عبد السلام" فعرفه بأنه: « عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي »[2].

بينما يعرفه "Madura" بأنه: « احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات »[3].

ويمكن تحديد مفهوم الخطر على أنه: «احتمال حدوث خسارة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين»[4].

---

[1]- طارق عبد العال حماد, **إدارة المخاطر**, الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر, 2003, ص 16.

[2]- ناشد محمود عبد السلام, **إدارة الأخطار**, مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح, القاهرة, مصر, 2003, ص 6.

[3]- سمير عبد المجيد رضوان, **المشتقات المالية**, دار الجامعات للنشر, مصر, 2005, ص 51.

[4]- محمد صلاح الدين صدقي وآخرون, **التأمينات التجارية والاجتماعية**, مكتبة عين شمس, القاهرة, مصر, 2004, ص 15.

2. مسببات الخطر (العوامل المساعدة على تحقق الخطر): في الواقع العملي دائما ما يرتبط الخطر بمسبباته حيث يقال خطر الحريق وخطر المرض وخطر السرقة...الخ.

مسببات الخطر أو العوامل المساعدة على تحقق الخطر هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة ويمكن أن تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة عن تحقق الخطر أو الاثنين معا[1]، ويعرفها الدكتور سلامة عبد الله سلامة بأنها: «مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص أثناء حياتهم»[2].

ويمكن تقسيم العوامل المساعدة لوقوع الخطر إلى ثلاثة أقسام هي:

أ. عوامل موضوعية: وتتكون من خصائص الشيء موضوع الخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخسارة أو تزيد من حجم الخسارة المادية أو كليهما معا. وعادة ما ترتبط هذه المسببات بالخواص الطبيعية أو الفسيولوجية للشيء أو الشخص المعرض للخطر[3].

ب. عوامل شخصية: وهي تلك العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد[4].

ج. عوامل طبيعية: وهي عوامل تزيد من احتمال وقوع الخطر بأنواعه المختلفة، وذلك نتيجة لوقوع كوارث طبيعية كالفيضانات، البراكين، الزلازل والأعاصير...إلخ، فلا شك أن إنشاء أحد المباني في مناطق زلزالية يكون معرض بدرجة كبيرة لخطر الانهيار والتهدم[5].

1- محمد توفيق البلقيني, جمال عبد الباقي واصف, **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**, المؤسسة العربية للعلوم والثقافة, الطبعة الأولى. مصر, 2005, ص 17.

2- أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى, **إدارة الخطر والتأمين**, الطبعة الأولى, دار حامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2007 , ص 31.

3- مختار محمود الهانس, إبراهيم عبد النبي حمودة, **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**, الدار الجامعية، الإسكندرية, مصر, 2002, ص 17.

4- مختار محمود الهانس, إبراهيم عبد النبي حمودة, **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي**, مرجع سبق ذكره, ص 18.

5- نيل كروكفورد, **مدخل إلى إدارة الخطر**, ترجمة: تيسير حمد التريكي, مصباح كمال, الطبعة الثالثة, 2007, ص 87.

ثانيا: تقسيمات الخطر

يمكن تقسيم الأخطار من حيث نتائج تحققها إلى نوعين رئيسيين هما:

1. الأخطار غير الاقتصادية: تعرف الأخطار غير الاقتصادية بأنها تلك الأخطار التي يؤدي تحققها إلى خسارة معنوية لا يمكن تقييمها نقديًا[1].

2. الأخطار الاقتصادية: وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية يتحملها صاحب القرار، مثل خطر الحريق وخطر السرقة والوفاة.

ويمكن تقسيم الأخطار الاقتصادية إلى ثلاثة تقسيمات فرعية أخرى هي:

أ. التقسيم حسب طبيعة أو نشأة الأخطار: تنقسم الأخطار الاقتصادية حسب نشأتها إلى:

- **الأخطار التجارية (أخطار المضاربة):** وهي الأخطار التي يتسبب الإنسان في نشأة الظواهر المسببة لها أملا في تحقيق الأرباح من وراءها؛ وعادة ما يقبّل الأفراد والمنشآت على مثل هذه الأخطار بمحض إرادتهم، وتنطوي الظواهر المسببة لهذه الأخطار على تحقيق ربح أو خسارة وكلاهما غير مؤكد[2].
- **الأخطار البحتة (الطبيعية):** وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحققها خسارة مالية فقط ولا تنطوي على أي فرص للربح، وعادة ما تنتج هذه الأخطار عن ظواهر طبيعية أو عامة لا قدرة للإنسان على منع تحققها أو تجنب الخسارة الناتجة عنها[3].

ب. التقسيم حسب مصادر الأخطار ونتائجها: حيث تنقسم الأخطار الاقتصادية حسب نتائجها إلى:

- **الأخطار العامة (الأساسية):** وهي أخطار لا يتسبب فيها الفرد بحد ذاته، كما أن أثر تحققها يصيب مجموعة كبيرة من الأفراد والمنشآت في وقت واحد، وتتعلق مثل هذه الأخطار

[1]– عيد احمد ابوبكر, وليد إسماعيل السيفو, **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2008, ص 38.

[2]– ممدوح حمزة احمد, **إدارة الخطر والتأمين**, جامعة القاهرة, مصر, (د.ت), ص.ص 27, 28.

[3]– محمد توفيق البلقيني, جمال عبد الباقي واصف, **مرجع سبق ذكره**, ص 22.

عادة بالظروف السياسية والاجتماعية مثل: الحروب والثورات والأزمات الاقتصادية كالكساد أو الظروف الطبيعية كالزلازل[1].

- **الأخطار الخاصة**: وهي تلك الأخطار التي يترتب على حدوثها خسارة مالية محدودة سواء لشخص واحد أو لعدد من الأشخاص، فهي تصيب فردًا معينًا أو مجموعة معينة من الأفراد وليس لها أثر على المجتمع كله. ومن أمثلتها: الوفاة، المرض، السرقة وأخطار المسؤولية المدنية[2].

ج. **تقسيم الأخطار حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر**: وحسب هذا المعيار تنقسم الأخطار إلى:

- **أخطار الأشخاص**: وتشمل مجموعة الأخطار التي يقع أثر تحقق مصدرها على الأشخاص بصورة مباشرة، ومثل هذه الأخطار يترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع أو فقدان الدخل أو نقصانه، ومثال ذلك: خطر الوفاة المبكر، العجز، المرض والبطالة[3].
- **أخطار الممتلكات**: وهي الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث فإنها تؤثر في ممتلكات الأشخاص المنقولة أو الثابتة؛ أي أنها الأخطار التي تصيب ممتلكات الأفراد بصفة مباشرة وتؤدي إلى هلاكها أو تلفها أو نقص دخلها، مثل: أخطار الحريق، الانفجار، السرقة[4].
- **أخطار المسؤولية المدنية**: وتشمل الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عنها إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو ممتلكاته أو في الاثنين معًا، ويكون الشخص المتسبب مسؤولا عنها أمام القانون. مثل: حوادث السيارات والتي تؤدي إلى خسائر تلحق بالغير في شخصه أو ممتلكاته، الأخطار المهنية التي قد يرتكبها الصيادلة، الأطباء أو المهندسون والتي ينجم عنها خسائر تصيب الغير[5].

ثالثا: طرق مجابهة الخطر

1. تجنب الخطر: تعتبر طريقة تجنب الخطر أو محاولة الحد من آثاره من أكثر طرق مجابهة الخطر فعالية، والمقصود بها محاولة إتباع طريقة أو طرق تؤدي إلى انعدام الخطر كلية أو تخفيض آثاره، وتؤثر هذه الطريقة

---

[1]- حربي محمد عريقات, سعيد جمعة عقل, **التأمين وإدارة الخطر**, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2008, ص.ص 15, 16.

[2]- ممدوح حمزة احمد, **مرجع سبق ذكره**, ص 30.

[3]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه, **مبادئ التأمين**, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2006, ص 11.

[4]- جورج ريجدا, **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**, ترجمة: محمد توفيق البلقيني, إبراهيم محمد مهدي, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية, 2006, ص 36.

[5]- ممدوح حمزة احمد, **مرجع سبق ذكره**, ص 31.

في عوامل الخطر وفي حجم الخسائر المحتملة، حيث أنها تقلل أو تلغي القيمة المعرضة للخطر أساسا، وخير مثال على هذه الطريقة يتمثل في رغبة الفرد أو المنشاة في التأجير بدلا من التملك بهدف تجنب أخطار التملك[1].

2. تخفيض الخطر: ويقصد بها تقليل ظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عند اتخاذ القرارات، ويمكن الوصول لهذه النتيجة عادة عن طريق التنبؤ بدقة كافية باحتمال تحقق الظواهر الطبيعية المختلفة من ناحية، والتنبؤ بدقة كافية بحجم الخسارة التي تنتج في كل مرة تحدث فيها من ناحية أخرى. وهناك عدة طرق تتبع لتخفيض الخطر أهمها طريقة الفرز والتنويع التي تعتبر احد الطرق الرئيسية لمحاولة تحجيم الخسارة المالية، والفرز يتم بإحدى الطريقتين[2]:

- تجزئة الأصول المملوكة للفرد الواحد أو المنشأة الواحدة على عدة أمكنة.
- أو تجزئة ملكية الأصل الواحد على عدة جهات أو أفراد.

3. تحمّل الخطر (الاحتفاظ بالخطر): إن سياسة تحمل الخطر تقوم على قبول الفرد للخطر المعرض له واستعداده لتحمل نتائجه من خسائر مالية، وذلك قد يتم بصورة تلقائية وبدون تخطيط مسبق؛ وقد يتبناها الفرد أو المنشأة بعد تحقيق شروط معينة وبعد دراسات لنوعية الخطر ومسبباته.

4. تحويل الخطر (نقل الخطر): وتعتبر هذه الطريقة من أكثر طرق مجابهة الخطر فاعلية، وبمقتضاها فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء[3].

1- عيد احمد ابوبكر, وليد إسماعيل السيفو, **مرجع سبق ذكره**, ص.ص 68-69.

2- احمد عبد الله قمحاوي أباظة, **مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار**, ط1, مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية, المعمورة, مصر, 2002, ص 28.

3- أسامة عزمي سلام, شقيري نوري موسى, **مرجع سبق ذكره**, ص 44.

المطلب الثاني: ماهية التأمين

يتعرض الإنسان لكثير من الأخطار البحتة التي يترتب على تحققها خسائر مالية أو معنوية أو كليهما، وبالتالي فهو يسعى منذ القدم إلى استخلاص الحلول والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار والوقاية من آثارها، ومن بين وسائل الوقاية التي يستند إليها الإنسان التأمين.

أولا: مضمون التأمين

1. نشأة وتعريف التأمين

أ. نشأة التأمين: لعل البدايات الأولى للتأمين كانت في صورة التضامن بين أهل الحرفة أو المهنة لتبادل المعونة بينهم حيث يتحمل الأعضاء الخسارة التي قد تلحق أحدهم باشتراك كل منهم بمبلغ من المال، وكان المجال الأول لظهور التأمين هو مجال المخاطر البحرية، أثر ازدهار التجارة البحرية، حيث ظهر التأمين البحري في نهاية العصر الوسيط في صورة نظام القرض البحري لدى اليونان والرمان، حيث يتعهد شخص لمالك السفينة بتحمل مخاطر الرحلة البحرية مقابل مبلغ معين، فإذا هلكت السفينة يفقد المتعهد القرض الذي دفعه للمالك، أما إذا وصلت بسلام فإن المقرض يحصل على فائدة مرتفعة بجانب مبلغ القرض[1].

أما التأمين البري فقد ظهر حديثا بصدد مخاطر الحريق، أثر الحريق الكبير بلندن سنة 1666م والذي استمر أربعة أيام ودمر أكثر من 13000 منزل ونحو 100 كنيسة، ونظرا للخسائر الكبيرة التي نجمت عن هذا الحريق، جعل الناس يتدبرون الطريق التي تمكنهم من حماية أنفسهم وممتلكاتهم من الكوارث المماثلة في المستقبل، وهذا ما أدى إلى ظهور بعض الشركات المختصة بهذا التأمين وكان أبرزها The fire office سنة 1667 م [2]، وبالتالي بدأت فكرة التأمين من الحريق في الظهور بشكلها الحديث، حيث انتشرت شركات التأمين في فرنسا وبلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة خلال القرن الثامن عشر وأصبح هذا التأمين يغطي جميع الثروات العقارية والمنقولة. وقد أدى ازدهار الصناعة وانتشار الآلات

[1]– محمد حسين منصور، **أحكام التأمين**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص11.

[2]- Boualem Tafiani Messaoud, **Les Assurances en Algérie**, OPU, Alger, 1987, P 31.

والمواصلات وما صحب ذلك من مخاطر إلى ظهور التأمين من المسؤولية، كالتأمين من المسؤولية عن الحوادث التي تصيب العمال والغير بسبب العمل والسيارات وغيرها[1].

ب. تعريف التأمين: هناك عدة تعريفات للتأمين تختلف في مضمونها بحسب من يعرفها وكونه من الاقتصاديين أو من رجال التأمين أو من فقهاء القانون.

– التأمين من الناحية القانونية: من تعريفات رجال القانون نذكر تعريف " سلوتر " الذي قال بأن التأمين هو شراء الأمن، وذلك أن المؤمن له مدفوعا بالرغبة في حماية نفسه ضد خطر ما فإنه يشتري من المؤمن حق التعويض إن وقع الضرر بسبب ذلك الخطر ويقال لثمن الشراء (قسط) [2] .

وعرّف القانون المدني الجزائري التأمين في مادته 619 على أنه: « عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى».

– تعريفات الاقتصاديين للتأمين: ضمن تعريفات الاقتصاديين نذكر تعريف "فريدمان" و "سافاج" حيث يعرفان التأمين بقولهما "إن الفرد الذي يقوم بشراء تأمينات من الحريق على منزله، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل كاملة) واحتمال كبير بألا يخسر شيئا، وهذا يعني أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد".

ويعرفه "نايت" بأنه: عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى أي حد مرغوب فيه، والتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد وذلك بالتعامل في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة[3].

[1]– محمد حسين منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2]– رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، ط2، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 37.

[3]– رمضان أبو السعود, **مرجع سبق ذكره**, ص35.

ومن تعريفات رجال التأمين نذكر تعريف "ويليت" عندما عرفه قائلا: التأمين مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبء الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

ومن بين التعاريف السابقة يمكن تحديد تعريف نرى أنه دقيق وشامل للتأمين وهو أن:

التأمين وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة، الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها . وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية[1].

ج. أهمية التأمين:

– جلب الأمان: على المستوى الفردي يوفر التأمين حماية للمؤمن له ضد أخطار قد تصيب شخصه أو ماله وممتلكاته، أما على مستوى المجتمع فيساهم في زيادة الإنتاج القومي من خلال ما يحققه من حماية ومحافظة على عناصر الإنتاج، خاصة مع تزايد الأخطار[2].

– الدور الوقائي للتأمين: إن هذا الدور يتجسد بعدة وسائل، وكما نعلم أن شركات التأمين تهدف إلى تخفيض مبالغ التأمين، فتعمل هذه الأخيرة على تكوين جمعيات مشتركة بينها، بقصد دراسة أسباب المخاطر ومن ثم اتخاذ الاحتياطات الكافية لتوخي حدوثها، ومن أجل ذلك تستعين بالخبراء والمختصين وهذا بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث والتقليل منها[3].

– تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية: مما لا شك فيه أن اتساع الائتمان وزيادة الثقة التجارية في دولة ما، فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها، ويلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب مال أن يقرض ماله ما لم يطمئن إلى أن موضوع ضمان المال سواء أكان موضوع الضمان هذا منقولا أو ثابتا وغير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما له، ويقوم

---

[1]– أنظر في مفهوم التأمين:

– راشد راشد, **التأمينات البرية الخاصة على ضوء قانون التأمينات الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 09.

– سامي حاتم عفيفي، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1986، ص 55.

[2]– أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين**، الطبعة الثالثة، مطبعة نادي القضاة، مصر، 1991، ص 29.

[3] -François Couilbaut, **Les Grands Principes de l'assurance,** 3éme édition , Paris. 1997, P39.

التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر بالنسبة لموضوع الضمان المشار إليه، ومن هنا كانت أهمية دور التأمين في تسهيل واتساع الائتمان، فنجد أن البنوك لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتها...الخ[1].

– **العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية:** يلعب التأمين دورا أساسيا في تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد القومي، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات التعطل والمرض والإصابة لهم ولمستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة.

– **تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث:** إن ما يتميز به التأمين، أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمستأمن في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان[2].

2. أنواع التأمين: أنواع التأمين الحالية كثيرة ومتعددة، كما أن هذه الأنواع لم تقف عند حد معين، بل تشهد ظهور أنواع جديدة من التامين، ونعرض فيما يلي عدة تقسيمات للتأمين:

أ. حسب الجهة التي تتولى التأمين:

– **التأمين التعاوني:** تقوم به الشركات ذات الطابع التعاوني بين مجموعة من الأعضاء يتعرضون لخطر واحد، وتقوم بإبرام عقود التأمين بينهم ويتم تعويض الضرر الذي يلحق بأحدهم، مقابل تقديم الأعضاء لاشتراكات تختلف حسب عدد وأهمية الحوادث خلال فترة النشاط.

[1]– إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**, مرجع سبق ذكره, ص.ص 79-80.

[2]– إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**, مرجع سبق ذكره, ص 84.

– **التامين التجاري**: الجزء الأعظم منه عبارة عن تأمينات اختيارية تتم بمحض إرادة الفرد أو المنشأة للحماية من أخطار معينة ترجع إلى الصدفة، وعادة ما تقوم شركات التامين الخاصة بمزاولة هذه الأنواع من التأمين، وفي بعض الحالات الأخرى تقوم به الحكومة[1].

ب. من حيث الموضوع:

– تأمين بحري، جوي وبري:

- التأمين البحري: يهدف هذا التأمين إلى تغطية مخاطر البحر أو النقل عن طريقه، وقد يكون الغرض منه تغطية الأخطار التي تتعرض لها السفينة أثناء بناءها وتجربتها ورسوها وإصلاحها[2].
- التأمين الجوي: يؤمن هذا التأمين مخاطر النقل الجوي التي تتعرض لها الطائرة أو حمولتها.
- التأمين البري: يغطي هذا التأمين كافة المخاطر التي تخرج عن نطاق الأنواع السابقة.

– **التأمين الاجتماعي والتأمين الخاص**: يستند التأمين الاجتماعي إلى فكرة التضامن حيث يهدف إلى حماية الطبقات العاملة والضعيفة، لذا فهو يتسم بالطابع الإجباري وتقوم الحكومة بتنظيمه ووضع أحكامه، أما التأمين الخاص فهو اختباري، وتقوم به شركات تجارية ترمي إلى تحقيق الربح.

– تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص:

- تأمين الأضرار: إن التأمين من الأضرار يتمثل في تأمين المؤمن له من الخسارة التي تصيبه في ذمته المالية، أي تأمين كافة المخاطر التي يترتب على حدوثها إلحاق الضرر بالذمة المالية للشخص، وينقسم هذا التأمين إلى قسمين رئيسين هما: التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية.
- تأمين الأشخاص: إن تأمين الأشخاص يتعلق بشخص المؤمن له ذاته وليس ماله، حيث يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته، سلامة جسمه، صحته أو قدرته على العمل مثل: الحوادث والعجز...الخ.

[1]– مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي حمود، **مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**, مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2]– رمضان أبو السعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

ثانيا: الأسس الفنية للتأمين

1. التعاون: لا ينبغي النظر إلى عملية التأمين من خلال العلاقة الفردية بين المؤمن والمستأمن بل يتجاوز الأمر ذلك إلى رابطة فعلية ينظمها ويديرها المؤمن بين أكبر عدد من المؤمن لهم الراغبين في تغطية أنفسهم من خطر معين، يقوم المؤمن بتجميع الأقساط واستخدامها في تعويض أضرار الخطر الذي يتعرض له البعض منهم أي أننا بصدد تعاون بين المؤمن لهم على توزيع آثار الكوارث عليهم جميعا، ويتطلب ذلك بالضرورة تجميع رأس مال كبير من خلال اشتراك اكبر عدد من المستأمنين.

2. المقاصة بين المخاطر: يقوم المؤمن بتوزيع عبء المخاطر التي تقع لبعض المستأمنين على كل المؤمن عليهم المعرضون لنفس الخطر وهذا ما يطلق عليه عملية تنظيم المقاصة بين المخاطر.

3. قوانين الإحصاء: يحدد المؤمن القسط بعد أن يحسب مقدما المخاطر المحتملة ودرجة جسامتها مستعينا في ذلك بقوانين الإحصاء، فتلك القوانين تساعد في معرفة احتمالات وقوع الخطر من خلال تتبع وملاحظة أكبر عدد من الحالات، وكلما زاد عدد الحالات التي تجري عليها الملاحظة والفترة الزمنية التي تتم خلالها كانت النتائج أكثر دقة وهكذا[1].

المطلب الثالث: عقد التأمين

يعتبر عقد التأمين من العناصر الرئيسية لعقد العملية التأمينية، وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى جوهر هذا العقد ومجموعة الخصائص والمبادئ القانونية الضرورية لصلاحيته.

أولا: عناصر التأمين

أن للتأمين عناصر هي: الخطر، القسط ومبلغ التأمين وسوف نعرض كل منها على التوالي.

1. الخطر: يعتبر الخطر من العناصر المهمة في التأمين، وهو يعتبر أساس التأمين.

[1] – محمد حسين منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

– **شروط الخطر**: كي يعتبر الحادث خطرا يمكن التأمين منه، ينبغي توافر الشروط التالية[1]:

- أن يأخذ الخطر شكل الحادث المستقبلي.
- أن يكون الخطر محتمل الحدوث.
- أن يكون الخطر مشروعا.
- ألا يقع الخطر بإرادة المستأمن.

2. القسط

أ. تعريف القسط: القسط هو مبلغ من المال يدفعه المستأمن للمؤمن مقابل التزام هذا الأخير بتغطية الخطر المؤمن منه.

ب. كيفية تحديد قسط التأمين: يعتمد المؤمن في تحديد القسط على عدة عوامل نستعرض منها ما يلي:

- **عامل الخطر**: من الطبيعي أن تتوقف قيمة القسط على مدى احتمال تحقق الخطر المراد التأمين منه، وعلى درجة جسامته أيضا، معنى ذلك أن علاقة القسط بالخطر علاقة طردية.
- **عامل القيمة أو مبلغ التأمين**: تؤثر قيمة المبلغ المؤمن به، الذي يلتزم المؤمن بدفعه عند حلول الخطر، على تحديد سعر القسط، فكلما زاد المبلغ المؤمن به زاد مقدار القسط.
- **عامل المدة**: لما كان قسط التأمين هو ثمن الخطر، لذا لزم اتخاذ وحدة زمنية يتم على أساسها تحديد القسط المقابل للخطر المضمون، وهذه الوحدة عادة سنة[2]، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة، فهناك بعض التأمينات لا ترتبط طبيعتها بحد زمني ثابت، كالتأمين على البضائع المنقولة خلال فترة النقل، والتأمين على السيارة لمدة شهر أو ثلاثة أشهر...الخ.

[1]– معراج جديدي, **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 46 .

[2]– محمد كامل درويش، **إدارة الأخطار وإستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية "الجات"**، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت، 1996, ص 155.

3. مبلغ التأمين

أ. تعريف: يقصد بمبلغ التأمين ذلك المبلغ الذي يتفق الأطراف على ضمانه بمقتضى عقد التأمين، فنجده منصوصا عليه صراحة في بنود العقد[1].

ب. أداء المؤمن في تأمين الأشخاص: يتحدد التزام المؤمن في تأمين الأشخاص بمبلغ التأمين الذي حدد في وثيقة التأمين، فتأمين الأشخاص ليس له الصفة التعويضية ولذلك لا يجب النظر في استحقاق المبلغ أو تحديده إلى كون الضرر واقع أو إلى مقداره، فالمبلغ المؤمن به هو وحده الذي يحدد مقدار التزام المؤمن، حيث لا يوجد ارتباط بين هذا الالتزام وبين الضرر[2].

ج. أداء المؤمن في تأمين الأضرار:

– الطابع التعويضي لتأمين الأضرار: يتسم تأمين الأضرار بالطابع التعويضي عن الخسائر المادية التي تحيق بذمته المالية، ويترتب على الصفة التعويضية لتأمين الأضرار النتائج التالية[3]:

- لا يكفي مجرد تحقق الخطر لاستحقاق مبلغ التأمين بل يلزم وجود الضرر وإثباته.
- لا يجوز للمستأمن الحصول على مبالغ تجاوز قيمة الضرر أو قيمة الشيء المؤمن عليه.
- يحق للمؤمن بعد أداء مبلغ التأمين للمستأمن، أن يحل محله حلولا قانونيا في حقوقه ودعاواه.

– عناصر تحديد أداء المؤمن في تأمين الأضرار: رأينا أن المبدأ الذي يسود تأمين الأضرار هو مبدأ التعويض، وقد تتدخل عناصر أخرى في تحديد هذا الالتزام على النحو الآتي:

- **الضرر:** العنصر الأساسي من أجل الحصول على التعويض وهو العنصر الأساسي لتحديد التعويض أي أداء المؤمن، فلا تعويض بدون ضرر.

[1]– معراج جديدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[2]– رمضان أبو السعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 360.

[3]– محمد حسين منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص 82 .

- **المبلغ المؤمن به:** تتضمن وثائق التأمين، غالبا، تحديدا للمبلغ المؤمن به، ويلعب هذا التحديد دورا هاما، سواء في تحديد القسط الواجب الأداء، أو العوض المالي الذي يلزم المؤمن بدفعه عند وقوع الخطر المؤمن منه.
- **قيمة الشيء المؤمن عليه:** عادة تكون قيمة الشيء المؤمن عليه تفوق في يوم الحادث المبلغ المضمون، يعتبر المؤمن له مؤمن نفسه بالنسبة للفائض ويتحمل بناءا على ذلك جزءا نسبيا من الضرر.

ثانيا: مفهوم وخصائص عقد التأمين

1. تعريف عقد التامين: هو اتفاق بين طرفين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني، يتعهد الطرف الأول فيه ويسمى المؤمن بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين (مبلغ التأمين)، في مقابل أن يقوم الطرف الثاني (المؤمن له) – والذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه – بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة (القسط)، على أن يستحق التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه[1].

2. خصائص عقد التأمين: يتميز عقد التأمين بخصائص متعددة يمكن إجمالها في:

– التأمين عقد رضائي: بمعنى أنه لا يتم إلا بتقابل كل من الإيجاب والقبول من طرفيه، حيث يقوم الشخص الذي له مصلحة في عملية التأمين بطلب التأمين من خطر معين لصالحه أو لشخص آخر مستفيد[2].

– التأمين عقد معاوضة: يعتبر عقد من عقود المعوضات حيث يأخذ كل من المتعاقدين مقابلا لما يعطيه، فالمؤمن له يدفع القسط في مقابل تحمل المؤمن تبعة الخطر[3].

[1]– مختار محمود الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ الخطر والتأمين**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2]– **نفسه**، ص 69.

[3]– محمد حسين منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

– **التأمين عقد ملزم للجانبين:** إن عقد التأمين يعد من العقود الملزمة للجانبين، لأنه منذ إبرامه ينشئ التزامات متبادلة على عاتق طرفيه، وتتضح هذه الصفة من تعريف المشرع لعقد التأمين بقوله "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" [1].

– **التأمين من العقود الاحتمالية:** التأمين عقد احتمالي لأن تقدير التزامات وحقوق كل من المؤمن والمؤمن له يتوقف على وقوع الكارثة ودرجة خطورتها، وهو أمر غير محقق الوقوع[2].

– **التأمين من عقود حسن النية:** لا شك أن مبدأ وجوب مراعاة حسن النية من المبادئ العامة التي ينبغي أن تسود في كافة العقود، والدور الذي يلعبه حسن النية في عقد التأمين يتجاوز بكثير الدور الذي يلعبه في أي عقد آخر، والسبب في ذلك أن المؤمن ليس باستطاعته أن يحيط إحاطة حقيقية واقعية بطبيعة الخطر المؤمن منه وقدر جسامته وأوصافه إلا عن طريق ما يدلي به المؤمن له من بيانات عند طلبه للتأمين. كما يلعب حسن النية دورا هاما أثناء تنفيذ العقد أي أثناء سريان التأمين، حيث يلتزم المؤمن له بالعمل على إبقاء الخطر كما كان عليه وقت إبرام التأمين، وأن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الخطر أو زيادته، كما يلتزم بإخطار المؤمن بأي ظرف قد يستجد ويكون من شأنه أن يؤدي إما إلى زيادة درجة احتمال وقوع الخطر[3].

[1]– تعريف عقد التأمين كما نصت عليه المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

[2]– رمضان أبو السعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 395.

[3]– رمضان أبو السعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 400.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتأمين الفلاحي

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين الفلاحي

أولا: نشأة التأمين الفلاحي

يتواجد التأمين الفلاحي في بعض البلدان المتقدمة منذ أكثر من قرن وبالعكس من ذلك لا يزال القطاع ضعيف في البلدان المتوسطة ومنخفضة الدخل.

خلال الفترة الممتدة بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين،كان هناك تقدم كبير في برامج التأمين على المحاصيل الفلاحية في القطاع العمومي في أمريكا اللاتينية وآسيا، وهي برامج مرتبطة عادة بقروض الإنتاج الموسمي لصغار الفلاحين.

ونفس البرامج الحكومية تم تطبيقها في بلدان الإتحاد السوفياتي منذ التسعينات، نتيجة لتدهور برامج القطاع العمومي وتراجع أثرها على الفلاحين، كذلك قامت عدة حكومات بتشجيع التأمين الفلاحي من خلال القطاع التجاري الخاص والذي غالبا ما يكون بدعم مالي حكومي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يعد التأمين الفلاحي مكملا لأدوات أخرى ترمي إلى ضمان استقرار مداخيل المنتجين. في العادة تقوم الحكومات بوضع اهتمامها الكبير على إدارة الإنتاج الفلاحي و أسواق المدخلات الفلاحية كأداة لاستقرار مداخيل المنتجين من خلال آلية دعم الأسعار، إعانات المدخلات وآليات أخرى.

في نظر الحكومات، التأمين الفلاحي هو مكمل لتلك الأدوات التقليدية من خلال مجابهة أخطار الإنتاج وباستثناء بعض البلدان كالولايات المتحدة، فإن التأمين الفلاحي لا يقوم بتغطية تقلبات الأسعار.

وحسب البنك العالمي فإن التأمين الفلاحي متوفر في الوقت الحالي في أكثر من مائة بلد، سواء كبرامج جد متطورة أو كبرامج انتقائية.

ثانيا: تعريف التأمين الفلاحي

التأمين عموما هو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية من خسارة محتملة، والتأمين الفلاحي هو فرع من فروع التأمين ومنه يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه: وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة، بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات والاستزراع المائي والبيوت البلاستكية الفلاحية.

ثالثا: أهمية التأمين الفلاحي

يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية، إذ أن الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها نظام التأمين الفلاحي، هي فكرة التعاون، فتطبيقه يقوم على أساس وجود أشخاص متعددين يشتركون بهدف واحد، وهو اتقاء نتائج أخطار متوقعة، فيتقبلون مقدماً وقبل تحقق هذه الأخطار تحمل ما قد يقع منها موزعاً عليهم جميعاً، وبذلك يعملون على تخفيف أعباء الأخطار وما ينتج عنها من أضرار. ويمكن تلخيص أهمية التأمين الفلاحي بشكل عام بالآتي[1]:

1. الوقاية والمنع والأمان، في الحقيقة أن التأمين لا يعمل على منع وقوع الخطر ولكنه يسهم في الحد من الخسارة التي يسببها إن هو حدث، كذلك تمكين الفلاح من التوسع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريق الائتمان، فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمانة مؤكدة لتمويل الإنتاج الفلاحي.
2. يساعد التأمين الفلاحي على توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي والسياسي
3. يوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر، ومن ذلك أيضا نقل وتوطين التقنية العالمية أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج.

[1]– محمد عبد الكريم منهل, **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**, جامعة الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, 2009, ص 04.

4. التعويض وتوزيع الخسائر، إن الخسارة إذا ما حلت بمنتج زراعي قد تؤدي إلى فقدان الدخل الزراعي كاملاً، ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الناس تكون الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة، وهذا ما يؤدي بالحفاظ على النشاط الفلاحي.
5. يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حد أدنى من الدخل للفلاح ويحقق له الاستقرار فتتهيأ له الظروف للتنمية، كذلك يساعد التأمين الفلاحي على التوسع في النشاط الفلاحي بتشجيع الاستثمار في الريف وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد.
6. يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الإعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث والحفاظ على الموارد الفلاحية والريفية.
7. إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.

المطلب الثاني: أنواع التأمين الفلاحي

يتخذ التأمين الفلاحي عدة أشكال وهي:

1. تأمين الدخل: يمكن أن يكون هذا النوع من التأمين أكثر جاذبية للفلاحين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاح بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله، هذا ما يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة.
2. تأمين الناتج: يتوفر هذا التأمين في المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، يواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطئ شديد مثل تربية الماشية، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج حسب المساحة، أي كمية الإنتاج في مساحة معينة، ويرتبط

التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها.

3. تأمين العائد: وهو خليط من تأمين الناتج وتأمين الأسعار، هذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حدة، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح.
4. تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنب مشكلة التحديد العكسي يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو على أساس الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار يرتبط بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين.

مما سبق نلاحظ أن أنواع التأمين المذكورة تقوم على عنصر الخطر وفيما يلي بعض الأخطار التي يتعرض لها القطاع الفلاحي:

من المعلوم أن القطاع الفلاحي يقدم منتجين نباتي وآخر حيواني.

أ. تتكون الثروة الحيوانية من الماشية والجمال والأغنام وغيرها وتتعرض هذه الحيوانات لأخطار المرض، الذبح المبكر الاضطراري، الإصابات، إضافة إلى تعرضها لأخطار النقل.

يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض و يسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لفرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن[1].

ب. **أخطار المحاصيل الفلاحية:** من السمات الأساسية للعمل الفلاحي خضوعه للطبيعة حيث يتم العمل وتجهيز الأرض وزراعة المحاصيل المختلفة في ظل مؤثرات طبيعية.

والأخطار التي تصيب القطاع الفلاحي كثيرة ومتنوعة يرجع بعضها للظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية.

1 – المادة 49 من الأمر 95-04 الصادر في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات.

- **الأخطار الطبيعية**: هي تلك التي تنتج عن ظواهر طبيعية، أي بفعل عوامل طبيعية لا دخل للإنسان في حدوثها ولا يستطيع منعها، وتتمثل هذه الأخطار فيما يلي:
  - **البرد والصقيع**: يعتبر البرد من أخطر العوامل الجوية على حياة النبات حيث يتسبب في تمزق أوراقه وتلف الثمار، أما الصقيع فيؤثر خاصة على عملية التزهير وقد يتسبب في هلاك النبات تماما.
  - **الرياح**: تؤثر الرياح على النباتات الفلاحية تأثيرا ضارا فيؤدي هبوب الرياح القوية إلى تمزق أوراق النبات واقتلاعها من جذورها و إلى سقوط الثمار في مرحلة النضج مما يتسبب في أضرار مادية كبيرة للفلاحين.
  - **الرطوبة والجفاف**: عدم توفر الرطوبة اللازمة لنمو النبات يؤدي إلى نقص في كمية إنتاجه، أما الجفاف فيقصد به انخفاض درجة الرطوبة في الجو مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة وفقد النبات لجزء كبير من الماء مما يؤدي إلى هلاك النبات.
  - **الزلازل**: ينتج عنها تصدع في طبقات الأرض مما يتسبب في هلاك الأنفس والمحاصيل الفلاحية وهدم المباني.
  - **الفيضانات**: تتسبب الفيضانات في اختناق النباتات وجرفها وتلفها.
- **الأخطار الاجتماعية**: وهي لا تقل خطورة عن الأخطار الطبيعية وتتمثل في:
  - **الحريق**: الجانب الأكبر لحدوث الحريق يرجع إلى الإنسان وتدخله في حدوث الخطر بتعمد الحريق وإلحاق الضرر بصاحب المحصول أو الممتلكات، حيث يكثر حدوثه في موسم الحصاد للمحاصيل الفلاحية وكذا في فصل الصيف.
  - **خطر السرقة والسطو**: هذا النوع من الخطر شائع في مجال الفلاحة وذلك بسبب اتساع رقعة الأراضي الفلاحية بشكل يصعب معه توفر الحماية الكاملة.
- **أخطار الإصابة بالأمراض النباتية**: تنقسم الأمراض التي تصيب النبات إلى أمراض طفيلية، بكتيرية وفيروسية، وكذا الأمراض غير طفيلية والتي تحدث للنبات لاختلافات فسيولوجية فيه، لعدم ملائمة البيئة لعملية نموه، من هذه الأمراض مرض الجرب الذي يحدث على سبيل المثال لنبات الطماطم ومرض الصدأ الذي يصيب نبات القمح، وإصابة النباتات بالأمراض تؤثر في كمية إنتاجها وقد

يؤدي المرض إلى هلاك النبات أو التأثير في جودة أو مظهر الثمار مما يقلل في قيمتها في الأسواق فضلا عما يتكبده المنتج من تكاليف بهدف العلاج والوقاية.

- **أخطار الإصابة بالآفات الحشرية:** ان وجود الحشائش سواء كانت بالداخل او الخارج يؤدي الى انتشار انواع عديدة مضرة من الحشرات كالذبابة البيضاء والعنكبوت الاحمر وكذلك الحشرات الاخرى مثل الدودة القارضة وغيرها، لذا فان ازالة الحشائش تقلل او تمنع الاصابة بالآفات الحشرية المختلفة وتعتبر أحد الحلول والوسائل المكافحة الفعالة للقضاء على انتشار الحشرات الثاقبة الماصة.

المطلب الثالث: معوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي

هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام انتشار وتعميم خدمات التأمين الفلاحي، لعل من أهمها:

- عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين وتخوفهم من كل نشاط جديد، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية، واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير الدعم والمعونات والتسهيلات، ولذلك يلزم بذل جهد مبدئي كبير في التوعية والتثقيف.
- قلة توفر خبراء متخصصين في مجال التأمين الزراعي الميداني، وضعف الممارسة الميدانية مما ينعكس سلباً أمام احتساب الأقساط والتعويضات وإقناع الفلاحين بأهمية التأمين في دعم الإنتاج الزراعي وحمايته.
- عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الإنتاج والإحصائيات المتعلقة بالفلاحة، المساحات المزروعة والخسائر التي يتعرض لها الفلاحون.
- انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي في مجال التأمين الفلاحي، حيث أن نجاح هذا الأخير يقتضي توفر قدر كافي من النضج من أجل استيعاب وفهم متطلبات نجاح هذا النوع من التأمين.
- النظرة الدينية للتأمين لدى الفلاحين وكذا ارتفاع أقساط التأمينات وعدم توفر الية الملائمة لمختلف الأنشطة الفلاحية التي تتناسب مع أنشطة القطاع.
- الاعتماد على الإعانات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة عقب كل خطر فلاحي أو كوارث تمس الفلاحين، وهذا ما جعل الفلاحين لا يكترثون لحماية ثروتهم الفلاحية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للقطاع الفلاحي

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها

أولا: ماهية الفلاحة والتنمية الفلاحية

تعرف الفلاحة على أنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية[1]، وبالتالي فإن الغرض من الزراعة هو محاولة السيطرة على قوى الطبيعة والتكيف والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات اللازمة للوصول إلى إشباع الحاجات البشرية.

– مفهوم التنمية الفلاحية:

تعرف التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[2].

يعرف "موريز" التنمية الفلاحية على أنها تستهدف بالأساس إلى الرفع من مستوى المحاصيل عن طريق تطوير الإنتاجية باستثمار جيد للأراضي وباقي العوامل الأخرى، فهذه التنمية تضع ضمن أولوياتها البعد البيئي.[3]

مما سبق يمكن القول إن التنمية الفلاحية هي كافة الإجراءات والعمليات التي تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا وتطوير القوى المنتجة لإحداث زيادة في الإنتاج الزراعي المتاح، وذلك بهدف

---

[1]– رحمن حسن الموسوي (2013)، **الاقتصاد الزراعي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص25.

[2]– فاروق أهناني (2018)، **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية 09 (02)، الجزائر: جامعة الوادي، ص364.

[3]– عدة عابد (2018)، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990–2016 دراسة حالة ولاية تيارت**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص15.

تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، ومنه تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة واستخدام التكنولوجيا المناسبة.

ثانيا: متطلبات التنمية الفلاحية

إن العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

– يجب خلق فعالية في القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الشباب على العمل في هذا المجال وتموين فلاحين وإطارات واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالقوانين الخاصة بالعقارات؛

– ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها تحقيق ميزتين، الأولى: من خلال توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف الفلاحين وإمكانياتهم التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهماتها في جلب مدخرات الفلاحين؛ أما الميزة الثانية فتتمثل في: توفير مصادر متنوعة للحصول على القروض للقطاع الفلاحي؛

– ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجها مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتخزين التسويق وبالتالي رفع الإنتاجية الفلاحية؛

– العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك من أجل خلق توازن في القطاع الفلاحي لما تلعبه الأسعار من أدوار مهمة؛

– العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض، وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات (خاصة النقل) دوره في التنسيق بين القطاعات.

[1]– باشي أحمد (2003)، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث (02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص109.

ثالثا: أهداف التنمية الفلاحية

تتمثل الأهداف العامة للتنمية الفلاحية في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث:

1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الفلاحية على الصعيد الاقتصادي في توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الفلاحية والاستثمار الفلاحي، وكذا زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وتقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردود المرتفع[1].

إن زيادة الإنتاجية الزراعية تتحقق بتنويع النظام المحصولي وإدخال زراعات عالية القيمة، وتعزيز التكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي وكذا وضع أهداف إستراتيجية للنهوض بمجال المراعي والأعلاف كحماية المراعي وتنظيم الرعي. كذلك إن زيادة الناتج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي تتطلب استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة، وهذا ما يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار الفلاحي، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

2- الأهداف الاجتماعية: تكمن الأهداف الاجتماعية لإستراتيجية التنمية الفلاحية في النهوض برفاهية المجتمع من خلال تحقيق أمنه الغذائي والحد من الفقر وهذا من خلال إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية؛ وخلق فرص عمل لسكان الريف وخاصة النساء، والحد من الهجرة الريفية وكذا زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية[2].

إن تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد يمكن من إتاحة الفرص بشكل متساو ودون تمييز بين أفراد المجتمع من أجل مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية الفلاحية وتنفيذها، وكذا الوفاء بالحد الأدنى في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في التنمية الفلاحية المستدامة.

3- الأهداف البيئية: بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هناك أهداف بيئية تسعى إلى تحقيقها التنمية الفلاحية، والمتمثلة في المحافظة على التنوع الحيوي النباتي واستغلاله في أنظمة الإنتاج المختلفة، وكذا المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي، وهذا من أجل ضمان استغلالها ضمن

[1]- عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2010, ص96.
[2]- عدة عابد، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

حدود قدرتها على التجدد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية، إضافة لذلك تسعى الأهداف البيئية إلى زيادة مساحة الأراضي المستغلة فلاحيا، واستصلاح أراضي جديدة[1]، وهذا بدوره يؤدي إلى مساعدة الجهود الرامية إلى دعم البيئة ومكافحة التصحر، ومن ثم تحسين قدرات قطاع الفلاحة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.

من خلال ما سبق نرى أن أهداف التنمية الفلاحية ركزت على عدة نقاط حتى اكتسبت شمولية في معناها، إذ أصبحت هذه الأهداف بمثابة معايير حقيقية للحكم على مدى نجاح السياسات الإنمائية لكل بلد، كذلك تم وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية والى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها واستمرارها للأجيال القادمة، وهذا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية، وبصورة عادلة ومقبولة.

كذلك من خلال الأهداف يبرز التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، فالتنمية الفلاحية يجب أن تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام، كذلك ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي والحد من التلوث.

المطلب الثاني: مكانة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

يؤدي القطاع الفلاحي دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاد الوطني، والتي سيتم الوقوف عليها في هذا العنصر.

تؤثر الفلاحة اقتصاديا على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع، إضافة إلى أن هذا التأثير لا يقتصر على المجتمعات الفلاحية أو الريفية التي يقوم سكانها أو بعضهم بممارسة النشاط الفلاحي، بل يتعداها إلى باقي المراكز والتجمعات البشرية الأخرى الحضرية منها والقروية. ومن الوظائف الاقتصادية للفلاحة ما يلي:

[1]- سفيان عمراني **مرجع سبق ذكره**، ص109.

أولا: تكوين الناتج المحلي الخام

تساهم الفلاحة كغيرها من الأنشطة الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد القومي، فهي تؤثر على نمو إجمالي الدخل الناتج لبلد ما، ويمكن أن تقاس مدى أهمية هذه المساهمة طبقا لمؤشر نسبة القيمة المضافة المتولدة في هذا النشاط إلى إجمالي الناتج المحلي، وعادة ما تقل هذه النسبة كلما زاد تطور الاقتصاد القومي وزادت الإنتاجية في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى آخر نجد أن هذه النسبة تكون مرتفعة في الدول النامية ومنخفضة جدا في الدول المتقدمة، بمعنى آخر تجد ان هذه النسبة تكون مرتفعة في الدول النامية ومنخفضة جدا في الدول المتقدمة، كما أنها تختلف في نفس الدولة من مرحلة تطور معينة للاقتصاد القومي إلى مرحلة أخرى[1] .

ثانيا: توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي

تعرف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه توفير الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية، فالأمن الغذائي يتطلب توفير الجوانب التالية[2]:

- توفير كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة.
- توفير إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للإفراد والأسر .
- توفير شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة، الصحية، الماء النظيف، الشروط الصحية، والصحة العامة.

ويعرف البنك الدولي الأمن الغذائي على انه حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطه وسليمة ، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله[3].

وعليه فان مفهوم الأمن الغذائي يقوم على ثلاثة مرتكزات هي:

---

[1]– أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله احمد رمضان وعايد عفاف عبد العزيز, "**الموارد واقتصادياتها**"،**الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية،مصر، (د.ت), ص 265

[2]– عمراني سفيان، معطى الله خير الدين, "**الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دراسة نقدية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين, 2015.

[3]– الونداوي نشأة مجيد حسن, "**التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 6 العدد20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت, العراق 2010، ص 144 .

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم .
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين .

ويتعدى مفهوم الأمن الغذائي مفهوم الاكتفاء الذاتي، هذا الأخير يمثل سد الحاجيات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من الخارج، لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، وعندما تساوي 100% نقول انه تحقق الاكتفاء الذاتي، وهذا يحدث عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك. كما انه يحدث عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي ويسمى العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية.

وللقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق ذلك، إذ يقوم بتوفير السلع الفلاحية الغذائية النباتية والحيوانية، سواء من خلال التوسع الراسي أو الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية .

كما أن التوسع في القطاع الفلاحي يساهم في ارتفاع دخول الفلاحين، وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية لاسيما وان مرونة الطلب الداخلية في مثل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا، ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الفلاحي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء، كما أن التوسع في الإنتاج الفلاحي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان، وكذلك الزيادة الحاصلة في السكان، وكذلك الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما والفلاحة بشكل خاص[1] .

وفي هذا الإطار، يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في إحداث ثلاثة مستويات للأمن الغذائي[2] :

- ✓ **مستوى الكفاف:** ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل

[1]- القريشي مدحت, "**التنمية الاقتصادية:نظريات وسياسات وموضوعات**"، الطبعة 1, دار وائل للنشر والتوزيع، عمان, الأردن, 2007، ص166.

[2]- عمراني سفيان, "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ،دراسة حالة ولاية قالمة**"، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة, 2015، ص 26.

بالإمكانيات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء. ويعتبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.

✓ **المستويات الوسطى**: وتتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية، و يتم عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

✓ **المستوى المحتمل**: ويمثل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بإعمالهم الإنتاجية، أي كفالة الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية وفقا للمعايير الدولية.

وعلى هذا الأساس، يحث الوضع الغذائي غير الآمن المؤقت يكون الناس غير قادرين على الحصول على غذاء كاف مؤقتا، والأسباب الشائعة لهذا الوضع هو الكوارث الطبيعية كالجفاف، الفيضانات، الحشرات، الحروب، عدم استقرار الغذاء، فقدان فرص العمل وانخفاض الأجور[1]، بينما الوضع الغذائي غير الآمن المزمن هو مشكلة متجذرة وواسعة الانتشار، تحصل عندما تعاني العائلات من فشل مزمن في الحصول على غذاء كاف، وهذا الوضع يزيد من تعرض الناس لمشاكل عديدة، إذ يمكن أن يساهم في تخفيض إنتاجية العامل ويثبط النمو الاقتصادي، ويعيق جهود العائلات والدول من اجل التخلص من الفقر، كما قد تهدد استقرار الحكومات من خلال حدوث إختلالات في الأمن.

ثالثا: توفير مناصب الشغل

تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، فهي بذلك تؤثر بشكل كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الفلاحية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل العمل، كما تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في الزراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة، أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كما يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى من خلال فائض الأيدي العاملة في الفلاحة[2].

---

[1]- القريشي محمد صالح تركي, "**علم اقتصاد التنمية** "، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع, عمان، الأردن، 2010، ص.ص 288-289 .

[2]- راتول محمد، مداحي محمد, "**دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة – حالة دول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر**"، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15و16 نوفمبر 2011، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر، ص 9.

ويوفر القطاع الفلاحي فرصا كبيرة للعمل، خاصة انه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

إن تنمية القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة فلاحية فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة، يمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي، ويساهم في توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري والخدماتي، وذلك عند تقلص حاجة الفلاحة إلى اليد العاملة وانتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، مما يساهم في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في اليد العاملة.

وأثبتت التجربة التاريخية بان الفلاحة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد أن نسبة المشتغلين في الاقتصاد تقل مع استمرارية العمل من اجل تحقيق التنمية، وان هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الفلاحية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات، وانسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته[1].

كما أن وظيفة العمالة في المجال الفلاحي هامة جدا، إذ تظهر على صورتين، تمثل الأولى العمالة المباشرة، أي العاملين المشتغلين في الوحدات الإنتاجية، بينما تمثل الأخرى العمالة غير المباشرة، وهؤلاء يتواجدون في الصناعات التحويلية للمحاصيل الفلاحية (التصنيع الفلاحي الغذائي، صناعة المعدات الفلاحية من العتاد أو الأسمدة)، كما تجد كذلك العمالة في مؤسسات التسويق للمواد الفلاحية،وكذلك بمؤسسات ومعاهد التكوين الفلاحي[2].

رابعا: دعم التنمية الصناعية

إن أهمية القطاع الفلاحي تنبع من مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلعب القطاع الفلاحي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي وخاصة للصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وتعزيز الروابط بينها وبين الفلاحة. كما أن توفر

1- فليح حسن خلف, "**اقتصاديات الوطن العربي**"، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان، الأردن, 2004 ، ص 119 .

2- لرقام جميلة, "**مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997 ص 11.

المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الاستيراد وتحمل التكاليف الباهظة من قبل الاقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص، وبالتالي يوفر النقد الأجنبي للبلد، لهذا فان القطاع الفلاحي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها.

الطلب على السلع المصنعة، وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الفلاحي كالأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الفلاحية،كما أن نقل الإنتاج الفلاحي إلى مختلف مناطق البلد سوف يعمل على توسيع وتطوير وسائل النقل والاتصالات، وكذلك الحال عند نقل السلع المصنعة إلى المناطق الريفية مما يساهم في توسيع ونمو القطاع الصناعي ذاته. زيادة على ذلك، تقوم الصناعة بإنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية التي يستخدمها القطاع الفلاحي في الإنتاج، وهذا ما يساهم في تطوير وتوسيع الإنتاج، وبالتالي تحسين مستوى حياة المجتمع ككل، وبهذا فتطور الصناعة يساهم في تطور الفلاحة.

خامسا: إنعاش التجارة الخارجية وتمويل التنمية

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية في توفير العملات الأجنبية من التصدير إذ يرتكز عادة على عدد محدود من السلع الفلاحية، وبهذا فان الفائض الفلاحي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي، مما يساهم في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية، وعليه فان الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال عبر زيادة العوائد من الصادرات الفلاحية.

فالسبب الرئيسي في ظاهرة الاعتماد الشديد من الدول على التجارة الخارجية لهذا النشاط سببه الهياكل الاقتصادية المتخصصة التي ورثتها هذه الدول اليوم، وهو ما يتجلى في كل الصادرات والواردات من المنتجات الفلاحية، ويفسر ذلك على أن التخصص في هيكل الإنتاج الفلاحي يعني الاقتصار على محصول أو عدد قليل من المحاصيل، حيث تمثل المصدر الرئيسي لحصيلة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الاعتماد على الخارج في الحصول على منتجات ومحاصيل أخرى كبيرة لا تنتج محليا كالاعتماد على واردات الغذاء مثلا، وبهذا فالتخصص دافع للاعتماد على الخارج في جانب الصادرات والواردات، ولا شك أن هذا المبدأ يستقيم تماما مع فكرة المزايا النسبية وقيام التجارة الدولية بتعظيم النفع المشترك لأطراف التبادل. ولعل هذا السبب الذي كان حجة أنصار تحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية والتخلص من الحواجز غير الجمركية لتبادل السلع والخدمات بين دول العالم وأقاليمه المختلفة.

وعلى هذا الأساس، يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية وتوجيهها لإغراض التصدير[1]،كما أن نمو وتوسع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول الفلاحين والعاملين في هذا القطاع ،وهذا بدوره يؤدي زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول الفلاحين[2].

وتفيد التجارب التنموية في بعض البلدان أن للفلاحة دورا أساسيا في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية، ففي دول العالم الثالث يتحقق انتقال الادخار الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق التحويلات الإجبارية سواء عن طريق الضرائب والريع العقاري وتثبيت الأسعار أو الرسم على الصادرات. فبالنسبة لبعض الدول التي تلجأ إلى فرض رسوم على الصادرات الفلاحية تجد على سبيل المثال لا للحصر، (القطن في باكستان والأرز في تايلاند)، هذه الآلية تسمح بتحقيق مداخيل لهذه الدول، وخاصة عندما تكون هذه الصادرات معتبرة بالنسبة لإجمالي الصادرات الوطنية[3].

سادسا: الدور البيئي للقطاع الفلاحي

يعد الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها، وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة تدهور البيئة. وبهذا الخصوص فان الفلاحة تساهم وبشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الايجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة. ومن الآثار الايجابية للفلاحة على البيئة، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال بفعل السيول أو الرياح، أو الحد من تملح الأراضي عندما تتبخر المياه بعد عمليات السقي غير السليمة أو انعدام الصرف الصحي حسب المفهوم الشامل للتصحر، ويمكن أن تساعد الفلاحة في مكافحة الاحتباس الحراري، بحيث تكون مجال صرف للكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين. يضاف إلى هذا بعض السلبيات الناتجة عن الاستخدام غير المتقن للموارد و المدخلات الفلاحية، مما يستدعي إلى تطبيق أساليب التنمية

[1]- غردي محمد,"**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**" ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012، ص12 .

[2]- القريشي مدحت، **مرجع سبق ذكره**, ص168.

[3]- نواصري مختار، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

الفلاحية المستدامة، والتي من شانها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها، وذلك بما يتوافق مع الحفاظ على المعطيات البيئية للمنطقة المزروعة[1].

المطلب الثالث: دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية

يمكن للتأمين الفلاحي المساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل متنوعة، فهو يسمح بتخفيض الاحتياج لرأس المال اللازم للإنتاج، كما يسهل التجديد في إطار التكفل بأخطار جديدة، يسمح بتقديم تكملة مميزة ومهمة لنظام الحماية الاجتماعية العامة.

يظهر أثر التأمين في القطاع الزراعي من خلال فرع التأمين الزراعي[2]:

حيث تعمد الشركات في هذا الفرع من التأمين إلى فرض اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية من قبل المزارع (المؤمن له) والتي تحول دون حدوث الأخطار على المحاصيل الزراعية، كإلزام المؤمن له باستخدام المبيدات الحشرية، الأمر الذي يمنع أو يخفف من الخسائر في المحاصيل الزراعية، وهو ما ينعكس مباشرة على القطاع الصناعي من خلال ضمان تزويده بالمواد الأولية اللازمة للصناعات القائمة على الزراعة.

إن التأمين الزراعي يشجع الفلاح على استخدام التكنولوجيا في الزراعة، حيث أن معظم المزارعين في أي بلد نام يعملون في نطاق محدود للإنتاج والدخل لا يتجاوز حد الكفاف، وبالتالي فإنهم يترددون في استخدام التكنولوجيا خوفاً من نواحي عدم اليقين التي ينطوي عليها الارتفاع بمستويات الديون والإنفاق، وهنا يأتي دور التأمين الزراعي في طمأنة المزارع، بعدم تحمله أية خسائر، مما يشجعه على شراء التكنولوجيا واستخدامها في مزارعه.

كما أن مساهمة التأمين الزراعي في التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، تظهر من خلال مساهمته في تنفيذ السياسة الزراعية للدولة، فالمزارع يلجأ عادة إلى تنويع مزروعاته بغرض حماية نفسه من الخسارة الكبيرة التي قد تلحق به في حال زراعته لمحصول واحد كبير وتعرض هذا المحصول للتلف، كما أنه يعمد إلى زراعة ما يتناسب حاجاته المادية والغذائية، دون الاهتمام إلى المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، أما مع توفر التأمين

[1]- عماري زهير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 51 .

[2]- طرفة شريقي، رافد محمد، **دور قطاع التامين في النشاط الاقتصادي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 20، العدد 04، 2008، ص 163.

الزراعي على تلك المحاصيل الإستراتيجية فإنه لن يتردد في زراعتها، وفقاً لخطة الدولة وسياستها الزراعية، هذا وتعتبر التجربة الهندية في التأمين الزراعي من أعرق وأفضل التجارب في العالم، حيث أن ممارسة هذا النوع من التأمين تنحصر بالحكومة فقط، وقد بدأ تطبيقه منذ العام 1948م ويعطي هذا الفرع من التأمين مخاطر محددة هي: الأمراض، التفاف، الفيضانات، الحرائق، العواصف والصواعق.

خلاصة الفصل:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في امتصاص عدد معتبر من القوة العاملة من خلال توفير مناصب عمل، لكن هناك مجموعة من المخاطر التي تعيق لا محالة النشاط الفلاحي وتترتب على ذلك خسارة سوى للفلاحين أو الدولة مما يعيق التنمية على مستوى القطاع الفلاحي، لذا كان من الواجب البحث عن آلية للحد من هذه المخاطر.

ويمكن ملاحظة أن هناك عدة أشكال للتأمين الفلاحي والهدف منها تعويض الفلاح أو المستثمر عن الخطر الذي يتعرض له. وعليه يعد لنظام التأمين الفلاحي أهمية كبيرة للفلاحين بالرغم من غياب الثقافة التأمينية لدى الفلاحيين والتي لا محالة سوف تؤدي إلى تدني رقم أعمال هذا النوع من التأمين.

الفصل الثاني: دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما ورئيسيا في المنظومة الاقتصادية، إضافة لأهمية وضرورته في تحقيق التوازن البيئي الذي تحتاج إليه المجتمعات البشرية والكائنات الحية الأخرى التي تعتمد حياتها على توفر البيئات المناسبة التي تساعدها على الاستمرار في البقاء والتكاثر وعدم الانقراض. ونتيجة طبيعية لأهمية النشاط الفلاحي فإنه النشاط الاقتصادي الذي يشغل النصيب الأكبر من الأراضي المستغلة في جميع البلدان فهو بذلك يمثل القطاع الذي يعتمد عليه بشكل مباشر أو غير مباشر كسبيل لتحقيق العيش لأكبر فئة من السكان وخاصة في المناطق الريفية والدول النامية التي تزداد فيها نسبة السكان الريفيون إلى إجمالي السكان.

يشغل النشاط الفلاحي مكانة هامة وبارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكافة الدول والمجتمعات عامة والجزائر خاصة، حيث وتسعى الجزائر إلى تحقيق مكانة عالمية من حيث قطاعها الفلاحي لتنويع صادراتها خارج المحروقات، فهي تولي أهمية لتأمين هذا القطاع من مختلف المخاطر التي من الممكن أن تصيبه كما تقدم دعم مختلف لتنشيطه.

من أجل حوصلة وفهم الموضوع حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث: العلاقة بين التأمين الفلاحي والقطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر

إن قطاع التأمين الجزائري يزخر بقدرات سوق متعطشة، فالجزائر تعتمد على نشاط التأمين كقطاع اقتصادي رئيسي يعول عليه في خلق القيمة المضافة وتحقيق التنمية الاقتصادية ومن المعلوم أن هذا النشاط يتأثر بدرجات متفاوتة بتعداد السكان والدخل الوطني ومستوى الأداء الاقتصادي، كما هو الحال في التأمين الفلاحي.

المطلب الأول: ماهية التأمين الفلاحي في الجزائر

خاضت الجزائر تجربة التأمينات الفلاحية منذ الاستقلال واستمرت في بناءها وتطويرها على مر السنين للوصول إلى حالتها الحالية باستخدام مختلف القوانين والتشريعات.

أولا: نشأة التأمين الفلاحي في الجزائر

عرف التأمين الفلاحي في الجزائر أثناء فترة الاحتلال، حيث أنشأت السلطات الفرنسية عام 1907 م الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي وبعد استقلال الجزائر تم إنشاء شركة مختلفة جزائرية ومصرية وتم تأميمها في 27 ماي 1966 في إطار إنشاء احتكار الدولة في مختلف عمليات التأمين، ومن بين التأمينات التي تهتم بها هذه الشركة التأمين على السيارات الفلاحية، التأمين على الكوارث الطبيعية، وفي عام 1972 قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من اجل مزاولة عمليات التأمين التعاوني وبعد سنة 1995 تم توسيع أنشطة الصندوق، لتشمل العمليات البنكية المتعلقة بالفلاحة، حيث يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أكبر تعاضدية بالسوق الجزائري سنة 2002[1].

[1] معراج الجديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ط 5 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 15.

ثانيا: دور التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر

يقدم التأمين الفلاحي العديد من التغطيات التأمينية التي من شأنها أن تساعد وتعزز سياسات التنمية الفلاحية وعليه نجد أن[1]:

- التأمين الفلاحي يعمل على تغطية الاستثمار الفلاحي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو الفلاح بالمبلغ الذي استثمره في الفلاحة في حالة التلف الذي تعرضت له الفلاحة، سواء كان بسبب آفة طبيعية أصابت الزرع كالطير، الجراد، الحشرات أو جفاف بسبب عدم نزول المطر إن كانت الفلاحة تروى ريا مطريا، أو بسبب الغرق أو العواصف، البرد، الصقيع أو أمراض النبات؛
- يوفر التأمين الفلاحي تغطية خطر النقل لمعدات وأجهزة الإنتاج عند جلبها من الخارج أومن الداخل، بالإضافة إلى تغطية مخاطر التركيب والتشييد؛
- تغطيات تأمين الثروة الحيوانية في حالة مرضها ، نفوقها أو سرقتها؛
- يوفر التأمين الفلاحي تغطيات الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية؛
- توفير تغطيات النقل المختلفة لكل مراحل الاستثمار سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات، أو بنقل الإنتاج نفسه من مكان إنتاجه إلى مكان التخزين؛
- توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين؛
- توفير تغطيات للحظائر والمنشآت الفلاحية من المخاطر التي تهددها كالحريق والسرقة والانفجار وغيرها من المخاطر؛
- توفير التغطيات التأمينية للعاملين في حقل التنمية الفلاحية، سواء كانوا فلاحين أو تنفيذيين عبر تغطيات التأمين الصحي التي تشمل مخاطر الوفاة، الإصابة، العجز والمعاشات للعاملين وأسرهم.

[1] حامد حسن محمد، **الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل**، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11- 13 أفريل 2010، ص 36، 37.

حضي القطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة باهتمام السلطات الحكومية، حيث استفاد من مخصصات مالية معتبرة اندرجت تحت إطار برامج إنعاش الاقتصاد الوطني. وكانت مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية تقلصت تدريجيا منذ انطلاقها مطلع الألفية الثالثة، إذ انخفضت من 10.6% إلى 4.7%، أي بمعدل انخفاض يقارب 26% وذلك بالرغم من ارتفاع حجم المخصّصات المالية من 55.9 مليار دينار إلى 1000 مليار دينار، أي تضاعفت بمعدل 16.9 مرة خلال نفس الفترة. وخلال المخطط الخماسي (2010 – 2014) جاء برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني، واعتمد هذا البرنامج في إستراتيجية على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في قانون التوجه الفلاحي لسنة 2008، الذي يضع الإطار القانوني وخريطة الطريق خلال الخمس سنوات المسطرة، والتي ترتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين[1].

[1] محمد لمين علون، حليمة عطية، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري**– دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي بالبيض، الجزائر، 2016، ص 140.

المطلب الثاني: منتجات سوق التأمين الفلاحي في الجزائر

يعرض سوق التأمين جملة من الخدمات التأمينية المتنوعة التي يقوم بها ويقدم خدماته من خلاله، والتي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وسنقوم في هذا المطلب بعرض بعض الفلاحي.

لقد مر سوق التأمين الجزائري بمراحل متعددة أثرت على تركيبته وعلى حجم إنتاجه، فكما نعلم انه بصدور الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات والصادر سنة 1995 أعطى نفسا آخر لقطاع التأمين وألغى مرحلة احتكار الدولة لهذا القطاع، وعزز هذا الأمر بالقانون 04-06 الصادر سنة 2006 المتعلق بالتأمينات والذي جاء لتدارك الهفوات التي جاء بها الأمر 07-95، كل هذا التغيير كان له الأثر على سوق التأمين من خلال زيادة حجم شركات التأمين وتعدد الخدمات التأمينية المقدمة بما يتطلبه السوق الجزائري، وبما أن التأمين الفلاحي احد أنواع التأمينات التي جاء لتغطية المخاطر التي يتعرض إليها الفالح خلال قيامه بالعملية الإنتاجية، فهو بدوره عرف تغيرات من خلال إحداث مؤسسات تأمينية متخصصة في التأمين الفلاحي وتغطيته لجملة من المخاطر التي تتعدد وتختلف بحسب مصدرها.

من خلال الجدول التالي نلخص بعض المنتجات التي ينشط بها سوق التأمين الفلاحي في الجزائر:

الجدول (02-01): منتجات التأمين الفلاحي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

التأمين على الإنتاج النباتي	التأمين على الإنتاج الحيواني	التأمين ضد المخاطر الصناعية
– التأمين الزراعي الشامل – التأمين الشامل النخيل – التأمين الشامل البطاطا – التأمين ضد البرد – التأمين ضد البرد والحريق معا التأمين ضد احتراق المحاصيل – تأمين شبكة الري أثناء التشغيل تأمين أشجار الفاكهة – التأمين الشامل الطماطم – التأمين الشامل الزيتون – تأمين البيوت البلاستيكية	– التأمين الشامل الأبقار – لتأمين الشامل الأغنام – التأمين الشامل الخيول – التأمين الشامل الجمال – التأمين الشامل الدواجن – التأمين الشامل تربية النحل – التأمين الشامل الديك الرومي **التأمين على السيارات:** ➢ تأمين المقطورة ➢ تأمين الجرارات والمعدات الزراعية ➢ تأمين المعدات الزراعية المؤجرة	التأمين ضد الحريق والانفجار التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق تأمين المسؤولية المدنية للمزارع تأمين المسؤولية المدنية للفروسية تأمين مسؤولية البيطري تأمين متعدد الأخطار للسكان تأمين الأضرار الناجمة عن المياه

المصدر: عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002/ 2013، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، 23 – 24 نوفمبر 2014 ، الشلف، ص 04.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المخاطر الفلاحية المغطاة في سوق التأمين في الجزائر هي ظخاصة المخاطر المناخية (البرد، الجليد، الفيضانات، ...الخ) والمخاطر الصحية (موت القطعان إثر مرض معين، أو أوامر الذبح الوقائي، ...الخ) بالإضافة إلى المخاطر المغطاة تقليديا مثل تأمين المباني والتجهيزات ضد الحرائق والسرقة[1].

[1] فاطمة الزهراء طاهري، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 22، ص 379.

المطلب الثالث: إنتاج سوق التأمين الفلاحي في الجزائر

لمعرفة حجم إنتاج سوق التأمين الفلاحي في الجزائر أدرجنا جدولا إحصائيا يعرض حجم الإنتاج التأميني في السوق الجزائري لمختلف أنواع التأمين ومقارنتها مع إنتاج التأمين الفلاحي وهذا على مدى خمس سنوات حيث تمت من سنة 2012 وهي السنة التي تلت تقسيم التأمين إلى تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص.

الجدول (02– 02): تطور حجم إنتاج التأمين الفلاحي في الجزائر لفترة 2012– 2016 الوحدة: مليون دج

السنوات / طبيعة التأمين	2012		2013		2014		2015		2016	
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%
تأمين السيارات	53118	53.31%	61.73	53.57%	65360	52.07%	66841	52.26%	65158	%50.3
تأمين أخطار متنوعة	32559	%32.67	37030	32.48%	42850	34.41%	42723	33.40%	44242	%34.14
تأمين النقل	5269	%5.28	5749	%5.04	6406	%5.10	5652	4.41%	6614	%5.10
تأمين الاشخاص	7290	7.31%	8381	%7.35	8843	%7.03	10089	%7.88	11240	%8.67
التأمينات الفلاحية	1398	%1.40	1758	%1.54	2052	%1.63	2591	2.02%	2256	%1.74
تأمين القروض	3	-	4	-	3	-	3	-	50	-
المجموع	**99637**	**100%**	**113995**	**100%**	**125505**	**100%**	**127899**	**100%**	**129560**	**100%**

المصدر: تجميع من وزارة المالية، المديرية العامة للتأمينات، تقارير سنوية حول وضعية قطاع التأمين في الجزائر لسنوات 2012-2016.

انطلاقا من الأرقام الواردة في الجدول السابق والتي تعطي لنا صورة واضحة عن حجم منتجات قطاع التامين في الجزائر على مدى خمس سنوات الأخيرة يتضح أن التامين على السيارات هو المنتوج الذي يكتسح السوق التأميني الجزائري بنسبة فاقت في مجملها 50% ويرجع السبب في ذلك إلى عدة

عوامل من بينها كون عملية تأمين على السيارات إجبارية والتي تعكس غياب ثقافة التأمين عند المواطنين ،إضافة إلى ارتفاع الحظيرة الوطنية للسيارات و كذا القروض الاستهلاكية الممنوحة لشراء السيارات.

كما لاحظنا تسجيل نمو في فرع تأمين الأخطار المتنوعة من 32559 مليون دينار جزائري سنة 2012 إلى 44242 مليون دينار جزائري سنة 2016.

أما فرع تأمين النقل سجل سنة 2012 إنتاج يقدر ب 5269 مليون دينار جزائري ويعود للارتفاع سنة 2013 ب 5749 مليون دينار جزائري، غير انه سجل تراجعا قويا بنسبة % 10 ويرجع ذلك إلى متضررا بالتراجع القوي لتأمين النقل البحري والجوي نتيجة التراجع في واردات الجزائر سنة 2015 ، لتعرف انتعاشا سنة 2016 قدر حجمه ب6614 مليون دج فيما سجل تأمين القروض زيادة محسوسة سنة 2016 ويرجع السبب في ذلك إلى نمو التأمين على الصادرات.

أما فرع تأمين الأشخاص فإنتاجه يقدر ب 7290 مليون دينار جزائري سنة2012 ليعرف ارتفاعا على مدى الفترة المدروسة و يصل إلى 11240 مليون دينار جزائري سنة 2016 وهذا نتيجة فصل شركات تأمين الأضرار عن شركات تأمين الأشخاص وظهور شركات خاصة في تأمين الأشخاص.

بالنظر إلى واقع التأمين الفلاحي في الجزائر، ومن خلال الجدول أعلاه على مدى الفترة المدروسة لاحظنا أن نسبة للتامين الفلاحي مقارنة إلى إجمالي المنتجات التأمينية لم تتعدى نسبته 2% [1].

[1]– حاوشين ابتسام، حميدي نعيمة، **واقع التأمين الفلاحي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 2، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، ص 11.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر

يشغل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، لكن عدم فعاليته كلف الكثير، فالجزائر تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية.

المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي بالجزائر

سوف نتطرق في هذا المطلب للقطاع الفلاحي الجزائري، وتكونه من لبنته الأولى حتى صورته الحالية وأهم المراحل التي مر بها.

أولا: الفلاحة في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام والتجانس، فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنين، وذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية، ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك، وكانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة، وهذا لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة وقابلية التخزين لمدة طويلة، واستخدام واسع في الاستهلاك، وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى والتي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها وخاصة منها الصناعية إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات، التمور، العنب، والنخيل... أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ومن خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي يمثل 90% من قيمة صادراتها، فالجزائر إذا كانت دولة متخصصة في إنتاج القمح غير أن هذا التخصص تلقائي غير موجه.

أما نظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الاسلامي ويقوم على ما يلي[1]:

[1]- حسن بهلول، **القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، (تجديده و نظام دمجه في الثورة الزراعية)، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع الجزائر، 1976, ص 119 .

أراضي العرش: هي بور يتم استغلالها بقيام كل فرد باستصلاح جزء منها، ويصبح له الحق على هذا الجزء، وينتقل مباشرة إلى ورثته الذكور.

أراضي الملك : أراضي ذات ملكية فردية .

أراضي الأوقاف: هي مِؤسسات دينية ذات منفعة جماعية، كما أنها غير مملوكة.

الأراضي العامة: قد وجد هذا النوع من الأراضي في الأخير ويدعى كذلك أراضي الشعب "البايلك"[1].

وقد كانت الزراعة أنذاك تستخدم وسائل بدائية وكانت تعتمد أساسا على الجهد المبذول وهذا تبعا لأسلوب الرأسمالية قبل التنافسية (وهي رأسمالية ما قبل التجارية تعتمد على وسائل بسيطة وتهدف أساسا إلى الاكتفاء الذاتي) .

ثانيا: الفلاحة في الجزائر في العهد الاستعماري

تمكنت فرنسا من تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الاستعمارية والتي تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري، وكذا استغلال امكانياته وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي وعلى هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري، ومنه السيطرة على الجزائر ككل ومن أجل هذا اتبعت السياسات التالية:

- الاستلاء على الأراضي.
- تقسيم القطاع الفلاحي إلى قطاعين متمايزين .
- الاصلاحات الزراعية في نهاية العهد الاستعماري.

[1] -Mohamed El Hocine , Ben issad , Economie du développement de l'Algérie (1962 – 1972) office des publications universitaires , 2eme édition 1981, p 6 .

ثالثا: تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1982)

➢ **مرحلة التسيير الذاتي:** كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت هياكل الاقتصاد في البلاد لاسيما في 1961 و1962 كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز أضف إلى ذلك هجرة ما يقرب مليون معمر إلى فرنسا في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم (50000 إطار عالي، 35000 إطار متوسط، 100000عامل متوسط)، وسد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم وهي جد قليلة علما أن أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف وأميين 90% وأثناء هجرتهم أخد المعمرون مدخراتهم رؤوس أموالهم ناهيك عن التحولات غير البنكية . قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي[1]. الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها[2]. ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2،4 مليون هكتار[3].

➢ **مرحلة الثورة الزراعية:** جاءت الثورة الزراعية كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الإجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 07/14 /1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: " الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"[4]. وهو مبدأ سياسي واجتماعي واقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية،

[1]- أحمد هني, **اقتصاد الجزائر المستقلة** , ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1991, ص.ص 21، 22 .

[2]- محمد السويدي, **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1990, ص 11 .

[3]- أحمد محيو, **محاضرات في المؤسسات الإدارية**, ترجمة محمد عرب صاصيلا, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,1996, ص 471 .

[4]- محمد السويدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 51 .

كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة[1].

كل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، النخيل، الماشية من الغنم، الأراضي الغابية، المياه المعدة للاستعمال الزراعي، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أوفي الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو7000 تعاونية تقريبا[2].

- **القطاع الخاص**: هو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية ويحتل مساحة معتبرة، وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما:

قطاع خاص تقليدي: يعتمد على الوسائل البدائية، ويهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

قطاع خاص حديث: يعتمد على التقنيات الحديثة، والأساليب الزراعية المتطورة ويوظف الاستثمارات اعتمادا على الفائض الذي يحصل عليه.

وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال راجعة إلى السياسات المعتمدة من طرف الدولة مما جعله مهشما نوعا ما، وبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه، وتقديم القروض لكي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، وكذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين باعتبارهم يمثلون الغالبية العظمى للشعب، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989).

رابعا: وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981– 1990)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية

[1]– حسن بهلول، **مرجع سبق ذكره** ، ص 51 . محمد السويدي،

[2]– زويتر الطاهر، **إشكالية التشغيل في الزراعة**, رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997 , ص 10 .

تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة[1].

وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها[2]:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة .

- إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة .

- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.

- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.

- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مرد ودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي[3].

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية. والمزارع التي أعيد هيكلتها أخذت

[1] – محمد بلقا سم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 17

[2] – عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988 ، ص 65 .

[3] – حداد بختة , **مجهودات تكثيف الفلاحة الجزائرية في فترة الثمانينات و أثارها على إنتاج البقول** , رسالة ماجستير , جامعة الجزائر , 1996 , ص 52 .

أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي[1]:

التخصص في النشاط- لامركزية التسيير- مشاركة المنتجين في التسيير إلا أن عجز إصلاح سنة 1981 على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي وبقاء الأوضاع على حالها، إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق(ضعف الإنتاج والإهمال...) دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى فبموجب القانون (87-19) المؤرخ في 09/08 /1987 تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية وفردية ذلك بهدف:

- القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية .
- إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل .
- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله.

وعليه تم إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو29000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي 47506 مليون سنة 1993، بمساحة تقدر ب2 مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو61،7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية ب9،4 هكتار.

دور الدولة هنا انحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، تحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية التحفيز على التنمية ولامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي[2].

وهكذا استيقظ القطاع العام من نوعه، وأصبح في سنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي يتمتع به[3].

---

[1] – اسماعيل شعباني، **السياسة الفلاحية و مشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائري** , الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة, بسكرة, 2002، ص 106 .

[2]– حداد بختة, **مرجع سبق ذكره**, ص.ص 53 – 54 .

[3]– أحمد هني، **مرجع سبق ذكره**، ص 42 .

خامسا: واقع القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات (1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وحق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى... إلخ .

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا إذ بدخول عام 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي، وما انجر عنها من أثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفيز[1].

فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض، وفي هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية، وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية، وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقروض[2].

[1]- حاجي العجلة، **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر , 1997 , ص 86 .

[2]- Mohamed Elyrs Mesli , Les vicissitudes de l'agriculture Algérienne de l'autogestion des ternes de 1920 , p 123 .

المطلب الثاني: الامكانات الفلاحية في الجزائر

للجزائر عدة فرص متاحة من حيث: الموقع الجغرافي، بوابة إفريقيا، محور الدول المغاربية، قربها من السوق الأوربي، لها شريط ساحلي طوله 1.200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، وتمثلت هذه الامكانات[1].

أ. **الموارد الطبيعية:** يمكن التمييز في الموارد الطبيعية بين الموارد الأرضية والموارد المائية:

- **الأراضي الفلاحية:** للجزائر رصيد هام من الأراضي الفلاحية، فتبعا لما ورد في التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر لعام 2014، فإن المساحة الكلية للأراضي العامة في الجزائر تقدر بحوالي 238 مليون هكتار؛ تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42.5 مليون هكتار، أي ما يمثل 17.8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلة حوالي 8.4 مليون هكتار، أي ما يقارب 21%من المساحة الفلاحية الإجمالية. كما يقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0.24 هكتار، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة.
- **الموارد المائية:** تزخر الجزائر بموارد مائية سطحية وجوفية، تعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط المطري. كما أن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، إذ تقدر الموارد المائية بالجزائر بحوالي 20 مليار $م^3$، منها 13 مليار $م^3$ حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و07 مليار $م^3$ من الموارد المائية الجوفية منها 02 مليار $م^3$ بالشمال و05 مليار $م^3$ في الجنوب. ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

[1]- حزة بالي، زوبيدة محسن، أحمد بي، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000-2019)** ، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2020، ص 8.

- **مياه الأمطار:** يغطي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 2.381.741 كم^2 ، ويقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في "الجزائر" بحوالي 12.5 مليار م^3، إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال البلاد، وتتركز بمقدار 90% في المنطقة التلية وحدها. ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، بينما تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا. ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و 100مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م^3 منها يتعرض للتبخر، والباقي المتمثل في 16 مليار م^3 يوزع إلى 3.5 مليار م ^{3} فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، ذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال، بينما12 ، 5مليار م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5.2 مليار م^3 في السدود، و 7.3مليار م^3 تتدفق مباشر في البحر والشطوط المالحة.

- **المياه السطحية:** تتمثل مصادرها في السدود والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3 و13 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3 (بنسبة 5.7%).

أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليارم^3 (48 %). وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية حيث بلغ عددها سنة 2018 بـ: 96 سدا بطاقة إجمالية تعادل 09 ملايير م^3.

- **المياه الجوفية:** تشير التقديرات إلى وجود 147 طبقة مائية من المياه الجوفية، كما تقدر كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بنحو 07مليار م^3 في السنة، وهي موزعة بين الشمال 2 مليار م^3/السنة، والجنوب 5 مليار م^3/السنة.

كما تستفيد الجزائر من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدر بحوالي 40 ألف مليار م^3، نسبة 60% منها في الجزائر، أي ما يعادل حوالي 24 ألف مليار م^3 سنويا.

ب. **الموارد البشرية:** بلغ إجمالي السكان النشيطين بحوالي 12.117 ألف شخص سنة 2016، وقدر إجمالي السكان المشتغلين بحوالي 10.845 ألف شخص، كما بلغ عدد السكان الريفيين حوالي 3.536ألف ساكن.

وعلى صعيد آخر، بلغ حجم اليد العاملة الكلية بالجزائر سنة 2016 حوالي 12.720 ألف عامل، وقدرت حجم اليد العاملة الفلاحية بحوالي 1.018 ألف عامل، أي ما يمثل 8 % من إجمالي العمالة الكلية.

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر

تتمثل مؤسسات التمويل الفلاحي في نوعين وهما:

أولا: المؤسسات التي تمول الفلاح عينا

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق أهداف عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور ،الأسمدة، الخدمات...الخ.

أيضا هذه القروض تكون في شكر الماشية ،الأبقار ،عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها من بين هذه المؤسسات الصندوق الوطنية للتعاون الفلاحي CRMA يعتبر شركة مدنية معتمدة بمرسوم لوزارة الاقتصاد، مقرها في 24 شارع" فيكتور هيجو "بالجزائر العاصمة[1].

ثانيا: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر:

1. البنك الوطني الجزائر BNA[2]:أنشئ سنة1962 بمقتضى القانون رقم 178- 66 المؤرخ في 12جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في:

[1]- توفيق قسيمة، **تأثير السياسة المالية على القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/ 2016، ص.ص 65 - 66.

[2] - توفيق قسيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967
- مكتب معسكر للخصم.

فقد لجأت الدولة إلى إلغاؤها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل بنقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني ،وكانت وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة الأجل والمتوسطة وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف ،والتسليف على البضائع والاعتمادات المستندية.
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى1982 .
- تمويل الجماعات المحلية.
- تمويل التجارة الخارجية ،بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية.
- منح القروض للقطاع العام والخاص.

2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR[1]: ابتداءا من 13 مارس 1982 إلى يومنا هذا، تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في1982/03/13 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهو بنك تجاري ،كلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكذلك الصناعات الزراعية، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، ويتميز أنه بنك الودائع يقبل الودائع التجارية أو لأجل أي من شخص مادي ويمنح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وبضمانات قصد:

- تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية.
- تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.

[1] – أعمر سعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر – واقع وآفاق**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر، 2004/ 2005، ص 84.

- تمويل أنشطة وهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية.
- مساعدة المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها.

3. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A[1]: تم إنشاءه منذ 1972، وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21/ 07/ 1998، كشركة مدينة ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين واعتباريين.

4. الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيCRMA[2]: هو أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي انبثق من تجمع أنشأ عام والذي أنشأ على نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم في الحقبة الاستعمارية ،إذن فهو وسيلة للحماية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل مهمة هذا الصندوق فيما يلي:

- منح القروض لاقتناء مدخلات الإنتاج الفلاحي لمنتجي الحبوب
- منح القروض لاقتناء التجهيزات الفلاحية من خلال عمليات:
  - قرض إيجار.
  - الحد من المصاريف على القروض الممنوحة.
  - تطوير عمليات الإقراض تدريجيا لتشمل نشاطات أخرى سواء ما تعلق منها بالإنتاج أو التجهيزات الفلاحية حسب المستوى التنظيمي.
  - منح القروض للفلاحين حسب الأعراف المعمول بها.

5. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحيةFNDRA[3]: هذا الصندوق أنشئ بموجب قانون المالية 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولية للدولة وقد تم جمع تحت حسابه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق لضمان تسيير الإنتاج الفلاحي ،ويأمر بصرف هذا الحساب وزير الفلاحة وهو الأمر الرئيسي.

---

[1]- طالبي نجاة، ساجي نورة، **دور البنوك في تمويل القطاع افلاحي في الجزائر – دراسة حالة تمويل مشروع استثماري BADR**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد تنقدي وبنكي، جامعة أوكلي أولحاج، البويرة، 2018/ 2019، ص 82.

[2] - **نفسه**، ص 82.

[3] - أعمر سعيد شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

6. إيرادات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDRA[1]: تتمثل موارد هذا الصندوق في:

- تخصيصات ميزانية الدولة.
- الموارد الشبه جبائية، موارد التوظيف، الهبات والوضايا، كل الموارد الأخرى والمساهمات والإعانات المحددة عن طريق التشريع.

7. نفقات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDRA: وتتمثل في:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية، وكذا تثمنه وتسويقه وتخزينه وتكثيفه
- وحتى تصديره.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية في الري الفلاحي، وللمحافظة على تنمية الثروة الوارثة والحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها بالحبوب والبذور.
- الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار وللمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

المبحث الثالث: العلاقة بين التأمين الفلاحي والقطاع الفلاحي في الجزائر

تشهد التأمينات الفلاحية في الجزائر إقبالا ضعيفا من قبل الفلاحين رغم وجود عدد كبير من المنتجات المقترحة في السوق، وهذا لعدة أسباب يرجعها الفلاحون لأسعار الضمانات المرتفعة تارة ولعدم انسجام هذه الضمانات مع طبيعة النشاط الفلاحي، وعدم مراعاة طبيعة وحجم الإنتاج، وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنطقة الزراعية وأيضا ضعف التعويضات، كما أن نقص ثقافة التأمين عموما في المجتمع الجزائري تعتبر من بين أهم معوقات تطور هذا النوع من التأمينات.

[1] – أعمر سعيد شعبان، مرجع سابق، ص 84.

المطلب الأول: رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري

يعد التأمين من أهم عناصر التنمية الزراعية في الجزائر، فهو يشكل وسيلة مالية لان التعويضات تجعل دخل الفلاح أكثر استقرارا، فالفلاح الذي يتعرض لخسارة يتلقى تعويضا يمكنه من معاودة نشاطه، كما انها تشكل ضمانا للحصول على القروض فهي تزيد من ملائة الفلاح، غير انه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من سوق التأمين ككل قدرت ب 1.30% من سوق التأمين في سنة 2006.

واكبر نسبة للتأمين الفلاحي سجلت 2002 بسبب العدد الكبير من البرامج المدعمة من طرف البرنامج الوطني للدعم الفلاحي والتطوير الريفي والممول من قبل الصندوق الجهوي، وبنك التنمية الريفية، حيث كان التأمين شرط للاستفادة من التمويل المقدم من الجهتين، حيث بلغ التأمين الفلاحي 5% من سوق التأمين الكلي في سنة 2000 و 7.09% في سنة2001. في السنوات الاخيرة ظهر متعاملان آخران في هذا السوق هما الشركة الوطنية للتأمين SAA والجزائرية للتأمين. الجدول الموالي يوضح نسبة رقم أعمال التأمين الفلاحي إلى إجمالي رقم الأعمال في قطاع التأمين[1].

[1]– بن اعمر عائشة، بوعلام نجاة، **دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي – دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/ 2019، ص 35.

الجدول رقم (02– 03): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي إلى إجمالي رقم الأعمال في قطاع التأمين الوحدة: مليون دج

السنة	رقم أعمال قطاع التأمين	رقم أعمال التأمين الفلاحي	نسبة رقم أعمال التأمين الفلاحي من قطاع التأمين
2004	36.91	0.993	2.69
2005	41.75	0.780	1.87
2006	46.54	0.604	1.30
2007	53.63	0.544	1.01
2008	67.66	0.759	1.12
2009	77.05	1.044	1.34
2010	81.08	1.237	1.53
2011	87.32	1.626	1.86
2012	90.66	2.244	2.26
2013	99.38	2.972	2.45
2014	107.74	2.766	2.567
2015	113.96	4.2	3.96
2016	133.9	3.37	2.51
2017	101.74	2.1	2.06
2018	-	3.52	0.5
2019	-	2.32	0.3

Sources: conseil National Des assurances ،le marche Algérien Des Assurances En 2011-2017 ،p03.

من خلال الجدول نلاحظ ان قطاع التأمين عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2004- 2017 غير ان التأمين الفلاحي يبقى ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى، فخلال السنوات الأولى نلاحظ تراجعه حيث بلغ سنة 2007 ما يقارب 544 مليون دج وهو أدنى مستوى عرفه التأمين الفلاحي خلال هذه الفترة، وحقق قطاع التأمينات الفلاحية مبلغ 759 مليون دج سنة 2008 مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر

ب 39.44%، مقارنة مع سنة 2007. حيث نلاحظ ان التأمين الفلاحي شهد ارتفاعا ملحوظا بعد سنة 2008، وهذا راجع للأسباب التالية[1]:

- الاهتمام المتزايد بالزراعة، وكذالك بنوعية البيئة الفلاحية يجعل التأمين احد مكونات العملية الإنتاجية.
- تطوير نماذج تأمين فلاحي عملية مغرية للمؤمن له مثل :التأمين على المؤشر وربط
- التأمين بالاقتراض مثلا.

وخلال سنة 2017، حقق فرع تأمينات على الأضرار رقم أعمال قدر بـ 121.6مليار دج، أي زيادة بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2016، في حين فرع التأمينات الفلاحية، انخفض بنسبة 22.1 % نتيجة لانخفاض رقم أعمال التأمين على "الإنتاج الحيواني"، بسبب عدم تجديد عقود تأمين الماشية من قبل الشباب المسجلين في إطار برامج ANSEJ و CNAC، وأيضا انخفاض في التأمين على" إنتاج المحاصيل" وكذا "التأمين المتعدد الأخطار للآلات والمعدات الفلاحية" بنسبة (18.2%-) و (26.7%-) على الترتيب، في حين سجل التأمين على "الأخطار الفلاحية الأخرى" وتأمين "المسئولية المدنية للمزارعين" نموا بنسبة 164.7٪ و5.4٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق[2].

وعرف رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي من جهة أخرى ارتفاعا قارب 12٪ ليبلغ 700 مليون دج إلى غاية 31 مارس مقابل أزيد من 625 مليون دج خلال نفس الفترة لسنة 2018. أما بالنسبة للفرع الثانوي المتعلق "بالإنتاج النباتي" التي تقدر حصته ب 37٪، فقد ارتفع ليبلغ 48.1٪. وفي المقابل شهد الفرع الثانوي المتعلق ب"الانتاج الحيواني" زيادة بنسبة 4.6٪، وذلك بفضل ارتفاع نسبة "التأمين على الأبقار المتعدد المخاطر" (+38.6٪) وكذا "التأمين على المعز المتعدد المخاطر" (+18.4٪) وهذا راجع لظهور أمراض واسعة النطاق (خاصة طاعون المجترات الصغيرة) التي ألزمت المربين للقيام بالتأمين. ويضاف إلى ذلك السياسة المنتهجة من قبل شركة السوق الوطني للتأمينات التي ترمي إلى تحسين الخدمات من خلال تقليص مدة تسوية الحوادث حيث ذلك ما شجع المعنين للانخراط في فرع التأمين الفلاحي. ومن جهته، سجل فرع التأمينات على القروض زيادة قدرت ب 5.5٪ برقم أعمال بلغ 600 مليون دج مقابل

[1] – بن اعمر عائشة، بوعلام نجاة، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2]– أقناروس محمد لمين، للوشي محمد، التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره والحلول المقترحة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، ص 188.

أزيد من 566 مليون دج وذلك بصفة أساسية بفضل الفرع الثانوي "القرض العقاري" الذي ارتفع بنسبة 15 نظرا لأهمية المبالغ المالية المتعلقة بالقروض الممنوحة من طرف بعض البنوك، كما عرف زيادة في سنتي 2018 و2019 قدرت ب 3.52 و2.32 على التوالي راجع ذلك إلى الإصلاحات التي انتهجتها الدولة مؤخرا[1].

المطلب الثاني: تحليل الإنتاج

من خلال الجدول أدناه سوف نحاول توضيح تطور إنتاج التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2020 وتحليلها.

الجدول رقم (02– 04): إنتاج التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000 / 2020 **الوحدة: مليون دج**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الإنتاج	19.501	21.511	28.985	31.311	35.758	41. 620	46.474
التأمين الفلاحي	599	1.228	1.143	727	583	589	574
السنوا ت	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
حجم الإنتاج	53.789	67.884	77.339	81.713	86.675	99.630	113.995
التأمين الفلاحي	517	716	762	1051	1047	1398	1758
السنوا ت	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
حجم الإنتاج	125.505	127.684	129.590	130.240	143.334	152.229	147.168
التأمين الفلاحي	3 356	3757	3371	2 630	2 473	2683	2207

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير مديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2020/2000.

[1]– سوق التأمينات تحقق رقم أعمال يفوق 42 مليار دج خلال الثلاثي الأول ل2019، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie، تاريخ الاطلاع: 2022/04/20، 13:23.

نرى من خلال الجدول أن رقم أعمال التأمين الفلاحي منخفض نسبيا، لكن عرف تطورا خلال سنتي 2001 و2002 حيث انتقل من 599 مليون دج سنة 2000 الى 1143 مليون دج سنة 2002 وهذا نتيجة لتطبيق البرامج المدعمة من قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الممول من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والبنك الفلاحي للتنمية الريفية، حيث بموجبه كان التأمين الفلاحي شرطا للاستفادة من تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

كذلك نرى من خلال الجدول أن رقم أعمال التأمين الفلاحي لم يفوق منذ سنة 2005 إلى غاية 2013 نسبة 1%، حين شكل رقم أعمال التأمين الفلاحي سوى 589 مليون دج، كما نلاحظ تراجع رقم أعمال التأمين الفلاحي خلال سنوات 2016 ،2017 و2018، حيث كان يقدر إنتاج التأمين الفلاحي سنة 2015 بـ 3757 مليون دج ليتراجع إلى 2473 مليون دج سنة 2018، وهذا راجع لعدة أسباب يمكن ذكر أهمها والمتمثل في سياسة التقشف المطبقة من طرف الدولة عند انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الماضية والتي مست لا محالة الدعم المقدم للفلاحين وبالتالي تراجع الاستثمارات الفلاحية مما أثر سلبا على رقم أعمال التأمين الفلاحي. كذلك ندرة الأمطار خلال السنوات الأخيرة أثرت سلبا على القطاع الفلاحي وأدت إلى تراجع رقم أعمال التأمين الفلاحي.

كذلك نرى أنه خلال سنة 2019 حقق قطاع التأمين الوطني مبلغ 152.2 مليار دينار مقابل 143.3 مليار دينار جزائري خلال سنة 2018، مسجلاً بذلك تطورًا إيجابيًا بنسبة 6.1 %. كذلك خلال هذه السنة (2019) يواصل التأمين الفلاحي نموه مسجلا بذلك زيادة بنسبة 8.5%، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى زيادة فروع منتجات التأمين الفلاحي (الانتاج الحيواني، الانتاج النباتي والاضرار الفلاحية الأخرى) ووفقا للمجلس الوطني للتأمينات، فإن هذه الزيادة تعزى الى توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال "المخاطر المتعددة للأبقار"، "المخاطر المتعددة للماعز" و" المخاطر المتعددة للبيوت البلاستيكية ".

خلال سنة 2020 لم تسلم شركات التأمين من الأزمة الصحية (كوفيد 19) وآثار تدابير الوقاية من وباء فيروس كورونا والسيطرة عليه، مما كان له أثر على قطاع التأمين ككل، حيث شهد تراجعا في رقم الأعمال بحوالي 5 مليار دج، وهذا ما أثر على جميع فروع التأمين.

وخلال سنة 2020، التأمين الفلاحي كذلك، شهد انخفاضا حادا في رقم الأعمال مقارنة بسنة 2019، حيث انخفض بنسبة 17.8 % وهذا نظرا لصعوبة جهود الشركات في تسويق الخدمات وكذا صعوبة تسويق المنتجات الفلاحية.

ويعزى كذلك هذا التراجع بشكل أساسي إلى التأخيرات التي حدثت أثناء إطلاق حملة "بذرة الحرث 2021/2020". ترتبط التأخيرات بالأزمة الصحية الدورية لـ Covid-19 ، ولكن أيضًا بالقيود المتعلقة بتمويل اعتمادات حملة القرض الرفيق من قبل بنك BADR.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من الأهمية القصوى للتأمين الفلاحي في توفير الامان والطمأنينة وكذا التغطية التأمينية للفلاحين ومن ثم مساهمته في تنمية القطاع الفلاحي، إلا أن مساهمته في رقم أعمال التأمين على المستوى الوطني لم تتعدى ثلاثة بالمائة خلال سنوات الدراسة، وهو ما يعني عدم اهتمام الفلاحين بهذا النوع من التأمين وهذا راجع لعدة اعتبارات منها ضعف الثقافة التأمينية لدى الفلاح الجزائري والتي من بينها نظرة الفلاحين الدينية للتأمين، وكذا ارتفاع أقساط التأمينات وعدم توفر منتجات تأمينية ملائمة لمختلف الأنشطة الفلاحية في الجزائر.

المطلب الثالث: تحليل التعويضات

من خلال الجدول أدناه سوف نحاول توضيح تعويضات التأمين الفلاحي في الجزائر.

جدول (02– 05): تطور تعويضات التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000 / 2020 **الوحدة:** مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التعويضات	12.560	14.022	14.804	17.146	17.150	52.361	23 994
التأمين الفلاحي	474	304	314	427	401	295	975
السنوا ت	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
حجم التعويضات	25470	34772	36056	35 678	43 176	50 707	54 059
التأمين الفلاحي	237	248	172	412	481	533	102
السنوا ت	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
حجم التعويضات	61 832	67 821	63 120	64 962	66 565	73 943	60 763
التأمين الفلاحي	1092	1527	1276	1036	1023	960	1148

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير مديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2020/2000.

من خلال الجدول نلاحظ أن التعويضات في السنوات الأولى في حدود متقاربة، أما في سنة 2003 بصفة خاصة فعرفت خسائر كبرى على اثر سقوط طائرة بوينغ للخطوط الجوية الجزائرية وزلزال 21 ماي 2003، إذ ارتفعت التعويضات خلال هذه السنة بـ 2.3 مليار دج.

أما سنة 2005 فتميزت بالتسوية الكلية لكارثة سكيكدة (انفجار GL1K) التي حدثت في جانفي 2004، حجم الحادث (32 مليار دج) وهذا المستوى يمر من 17 مليار دج سنة 2004 إلى 52 مليار دج سنة 2005، وهذا الارتفاع قد مس على وجه الخصوص شركة CAAT كمؤمن لهذا الخطر وشركة CASH التي ساهمت أيضا في تغطيته، وخلافا لسنة 2005، فقد تميزت سنة 2006

بعودة قيم التعويضات إلى مستواها الطبيعي حيث قدرت بحوالي 24 مليار دج، وبقيت في ارتفاع تدريجي خلال باقي السنوات، حيث بلغت 60.7 مليار دج سنة 2020.

أما فيما يخص تعويضات التأمين الفلاحي فنرى من خلال الجدول أعلاه أن حجم التعويضات في حدود متقاربة وهي نسبيا منخفضة مقارنة بأنواع التأمين الأخرى، وخلال معظم السنوات لم تتجاوز تعويضات التأمين الفلاحي نسبة 2% بالنسبة للتعويضات الإجمالية.

والملاحظ كذلك أن مستوى تعويضات التأمين الفلاحي خلال السنوات الأخيرة (منذ سنة 2014) كانت قياسية وهذا بسبب الخسائر الناجمة عن الفيضانات وسوء الأحوال الجوية والحرائق التي ضربت المحاصيل الزراعية خلال هذه الفترة، كذلك التعويضات المقدمة للمرّبين المتضررين من مرض الحمى القلاعية، حيث تم القضاء على 2500 رأس من البقر بسبب إصابتها بالمرض.

أما في سنة 2017 فقد شهدت تعويضات التأمين الفلاحي انخفاضا قدر بنسبة 19.4%، وهذا مقارنة بسنة 2016، هذا الانخفاض راجع إلى فرع التأمين الفلاحي المتعلق بالإنتاج الحيواني والذي انخفض بنسبة 39 بالمئة بسبب عدم تجديد عقود الماشية الموقعة من قبل المروجين الشباب المسجلين في برامج ANSEJ وCNAC، كما انخفض تأمين "إنتاج المحاصيل" و"الآلات والمعدات الزراعية متعددة المخاطر" بنسبة 18.2% و26.7% على التوالي.

كذلك شهدت سنة 2019 انخفاضا في تعويضات التأمين الفلاحي بقيمة 126 مليون دج أي بنسبة 12.4 %وهذا مقارنة بسنة 2019. في حين شهدت التعويضات ارتفاعا معتبرا سنة 2020 قدر بنسبة 19.5 % محققة بذلك زيادة في التعويضات بقيمة 187 مليون دج وهذا مقارنة بسنة 2019، سبب هذا الارتفاع راجع الى التعويضات الممنوحة للمتضررين من الحرائق الاخيرة التي شهدتها الجزائر في عديد ولايات الوطن، حيث شملت التعويضات الفلاحين ومربي المواشي والابقار.

خلاصة الفصل

يواجه القطاع الزراعي في الواقع مجموعة من المخاطر وهناك العديد من التحديات، مما دفع الدولة والفلاح إلى التفكير بجدية في طرق واسترتيجيات لتسيير هذه الأخطار ومن ضمن هذه الطرق التأمين الزراعي حيث هناك تأثير متبادل بين قطاع التأمين والقطاع الزراعي، فكل منهما يعتمد على الآخر في حركة النشاط المتبادلة، فكلما زاد النشاط الزراعي زاد نشاط ونمو حركة قطاع التامين.

ومن خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الفترة بعد الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مر بها والمشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا، ولكثرة هذه المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في هذه الفترة، ثم ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي، والطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي.

الخـــــــاتمة

خـــاتمة عامـــة

ان للقطاع الفلاحي دورا هام في تنمية الاقتصاد الوطني وتقويته في مواجهة العديد من الضغوطات والتحديات كما أنه يرتبط بالتنمية المستدامة من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا وتحقيق الأمن الغذائي، باستثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص عمل لسكان الأرياف، مما يعزز من بقائهم ويحد من هجرتهم إلى المدينة.

كذلك بعد العودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية، حيث قامت الدولة بإطلاق برامج وسياسات طموحة من خلال مخططات وطنية للتنمية الفلاحية، بهدف تمكين الفلاحة من تحقيق التنمية المستدامة، مدعمة بصدور قانون الامتياز الفلاحي الذي يحدد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

وفي ذات السياق يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في امتصاص عدد معتبر من القوة العاملة من خلال توفير مناصب عمل، ومن خلال الفصل الأول تمكنا من إثبات صحة الفرضية الأولى، حيث هناك مجموعة من المخاطر التي تعيق لا محالة النشاط الفلاحي وتترتب على ذلك خسارة سوى للفلاحين أو الدولة مما يعيق التنمية على مستوى القطاع الفلاحي، لذا كان من الواجب البحث عن آلية للحد من هذه المخاطر. وللحد من هذه المخاطر أثبتنا من خلال صحة الفرضية الثانية، أنه يمكن ملاحظة أن هناك عدة أشكال للتأمين الفلاحي والهدف منها تعويض الفلاح أو المستثمر عن الخطر الذي يتعرض له. وعليه يعد لنظام التأمين الفلاحي أهمية كبيرة للفلاحين وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، لكن غياب الثقافة التأمينية لدى الفلاحيين كانت سببا في تدني رقم أعمال هذا الفرع.

كذلك إن حالة الشك وعدم اليقين من المقدرة على مواجهة الأخطار يكون دافعا للمستأمن في اتخاذ قرار التأمين ضد هذه الأخطار الاحتمالية، ولذلك تظل التغطية التأمينية لهذه الأخطار كل أهميتها وضرورتها، إذ يعتبر التأمين في هذا المجال من أهم وسائل مواجهة مثل هذه الأخطار.

خـــاتمة عامـــة

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال فصول هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية:

- يعتبر التأمين نظام لإدارة الأخطار يهدف إلى تخفيف الحالة المعنوية الغير مواتية التي تلازم المســتأمن عند اتخاذ القرارات بتقليل عدم التأكد من نتائجها ويتم ذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتحملها في إطار من القواعد الفنية والقانونية.
- يعتبر التأمين كإســـتراتيجية أمان يعتمد عليها متخذ قرار التأمين (الفلاح) للتخفيف من حالات القلق والخوف والشك من حدوث بعض الأخطار الاحتمالية التي قد يتأتى عنها ضياع ممتلكاته.
- إن حالة الشــك وعدم اليقين من المقدرة على مواجهة المخاطر الفلاحية تكون دافعا للمســتأمن في اتخاذ قرار التأمين ضد مثل هذه الأخطار.
- يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للإفراد، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يلعبه في امتصاص عدد كبير من القوة العاملة من خلال توفير مناصب عمل، دون أن ننسى دور هذا القطاع في إنتاجه للمواد الخام اللازمة لتنمية الصناعات الغذائية والتحويلية، وزيادة على دوره في إنعاش التجارة الخارجية وجلب العملة الصعبة، من خلال عرض منتجات في الأسواق العالمية.
- الصعوبة التي يواجهها الفلاحون في الحصول على التعويضات المناسبة في حالة الكوارث والأخطار الطبيعية، بالإضافة إلى انعدام التغطية الاجتماعية لأغلبهم، مما يؤثر سلبا على مردود هم واستدامة نشاطهم.
- مشكل العقار الفلاحي، حيث يعتبر المتسبب الأساسي في عدم تطور القطاع الفلاحي، نظرا للمنازعات القائمة على الأراضي الفلاحية بسبب الملكية، فمعظم الأراضي الفلاحية دون عقود، ولم يشملها مسح الأراضي.
- أمام المستثمر الفلاحي مجموعة من الخيارات لإدارة المخاطر الفلاحية وكذا مجموعة من السياسات التأمينية التي تختلف من حيث المبادئ والميكانيزمات والأخطار التي تهدف لتغطيتها.
- إن التأمين الذي يكفل ضـــمان ممتلكات الفلاحين يمنح للفلاح الاســتقرار المالي ويشـــجع بذلك استمرارية القطاع والذي ينعكس مباشرة وإيجابا على سلامة اقتصاد الدولة.

- للحد من آثار المخاطر والأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية من خلال خدمات التأمين الفلاحي، ألا أنها كانت دون الطموح وتحتاج إلى الكثير من المقومات لاستمراره وتطوره.
- تواجه خدمات التأمين الفلاحي في الجزائر معوقات عديدة، وأهمها يقع في عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشـــطة الزراعية والحيوانية، وعدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء أضافية واعتمادهم الكبير على الدولة عن طريق الدعم والمعونات والتسهيلات.
- للتأمين دور فعال في تنمية وتغطية مخاطر القطاع الفلاحي وهذا من خلال حجم التعويضات شبه المعتبرة والمســـددة في إطار تعويض الحوادث التي تعرض لها الفلاحون حيث بلغت التعويضـــات خلال سنوات الدراسة 5870 مليون دج ويعتبر هذا المبلغ معتبر نسبيا وهو يبين ويبرز المساهمة الفعالة للتأمين في تغطية مخاطر القطاع الفلاحي ومن ثم محاولة تنمية هذا القطاع من خلال تحمل جزء معتبر مع الفلاح في تغطية مخاطره ومحاولة إرجاع الوضـــع على ما كان عليه من قبل وهو ما تجلى خلال الحرائق الأخيرة التي شهدتها بلادنا الحبيبة الجزائر.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، نحاول تقديم جملة من التوصيات نراها ضرورية، وهي كالتالي:

- إنشاء منظومة وطنية خاصة بالإحصاء الفلاحي تكون ذات طابع مستقل، تتكفل بتجميع البيانات وتقديم المعلومة الإحصائية الخاصة بالقطاع الفلاحي،حتى يتسنى لمتخذي القرار وضع خطط وسياسات سليمة مبنية على التوقعات الرشيدة وتحقيق الأهداف المنشودة ، على اعتبار أن أساس المعلومة هي تطوير بنية الاقتصاد.
- استكمال الجهود لرفع الوعي التأميني لدى جميع الأطراف ذات الصلة وتشمل مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات والفلاحين بصفة خاصة، كذلك تطوير وتحسين نظام التأمين الفلاحي، والاستفادة من تجارب الدول المختلفة في إعداد نظام متطور يستند على الأسس العلمية والموضوعية في ضبط عملية التأمين، منذ أبرام العقد وحتى دفع التعويض.
- توفير إحصائيات دقيقة عن النشاط النباتي والحيواني في الجزائر، وتشمل كافة المعلومات المتعلقة بها وأنواع الخدمات المقدمة لحمايتها، وتحديد المخاطر والأضرار والخسائر المحتملة بشكل علمي لكل نشاط.

مما يعطي لشركات التأمين الفلاحي القوة والدقة في تحديد المخاطر والتأمين عليها، واحتساب السعر التأميني بشكل دوري وفق المتغيرات التي تحدث في النشاط المعني.

- ضـــرورة إعداد ســـياســـة وطنية للوقاية من المخاطر الفلاحية التي تهدد القطاع في كل ســـنة، وحادثة حرائق الغابات السنة الماضية أكبر دليل، خاصة في ظل الواقع الحالي الذي تعيشه البلاد وضرورة التوجه نحو القطاع الفلاحي.
- إلزام الشركات بوضع خطط وبرامج لتنمية الوعي التأميني لدى فئة الفلاحيين.
- ضرورة تشكيل لجان متخصصة في قسم التأمين الفلاحي تختص بتأمين المواشي، الدواجن، الثروة السمكية، المحاصيل الزراعية، البساتين والنخيل، الزراعة المغطاة، المضخات والمركبات الزراعية.
- إشراك الفلاحين محليا من خلال وضع السياسات والمشاريع الفلاحية التي تهمهم بالدرجة الأولى، وبالتالي إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية الشاملة.

في الأخير نسأل المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا في اختيار ومعالجة الموضوع، ولابد من الاعتراف بأنه مهما كانت قوة ومتانة هذه الدراسة في رأينا، فانه قد يعترضها بعض النقائص والأخطاء التي تتطلب مزيدا من الجهد والتركيز والتحليل للوصول بهذا العمل إلى ما هو مرغوب.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

2) أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله احمد رمضان وعايد عفاف عبد العزيز، "**الموارد واقتصادياتها**"، **الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، دون ذكر السنة.

3) أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين**، الطبعة الثالثة، مطبعة نادي القضاة، مصر، 1991.

4) احمد عبد الله قمحاوي أباظة، **مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 2002.

5) أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

6) جورج ريجدا، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة: محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

7) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

8) راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة على ضوء قانون التأمينات الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

9) رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.

10) رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، ط2، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000.

11) سامي حاتم عفيفي، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1986.

12) سمير عبد المجيد رضوان، **المشتقات المالية**، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005.

13) طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003.

14) عارف جواد سعد، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2010.

15) عيد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2008.

16) فليح حسن خلف، "**اقتصاديات الوطن العربي**"، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

17) القريشي محمد صالح تركي، "**علم اقتصاد التنمية** "، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 .

18) القريشي مدحت، "**التنمية الاقتصادية:نظريات وسياسات وموضوعات**"، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

19) محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، الطبعة الأولى. مصر، 2005.

20) محمد حسين منصور، **أحكام التأمين**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

21) محمد صلاح الدين صدقي وآخرون، **التأمينات التجارية والاجتماعية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004.

22) محمد كامل درويش، **إدارة الأخطار وإستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية "الجات"**، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت، 1996.

23) مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

24) ممدوح حمزة احمد، **إدارة الخطر والتأمين**، جامعة القاهرة، مصر، دون ذكر السنة.

25) ناشد محمود عبد السلام، **إدارة الأخطار**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2003.

26) نيل كروكفورد، **مدخل إلى إدارة الخطر**، ترجمة: تيسير حمد التريكي، مصباح كمال، الطبعة الثالثة، 2007.

ثانيا: المجلات

27) باشي أحمد (2003)، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث (02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

28) عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، "**الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر دراسة نقدية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015.

29) فاروق أهناني (2018)، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية 09 (02)، الجزائر: جامعة الوادي.

30) الونداوي نشأة مجيد حسن، "**التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 6 العدد20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق 2010.

31) طرفة شريقي، رافد محمد، **دور قطاع التامين في النشاط الاقتصادي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 20، العدد 04، 2008.

ثالثا: الملتقيات

32) راتول محمد، مداحي محمد، "**دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة – حالة دول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر**"، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15و16 نوفمبر 2011، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر.

رابعا: رسائل الماجستير والدكتوراه

33) عدة عابد (2018)، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990–2016 دراسة حالة ولاية تيارت**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

34) غردي محمد،"**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012.

35) لرقام جميلة، "**مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997.

خامسا: تقارير أخرى

36) محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009.

37) معراج جديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

سادسا: القوانين والتشريعات

القوانين والتشريعات:

38) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، المرسوم التنفيذي رقم 95-338 الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بإعداد قائمة التأمين وحصرها.

39) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من الأمر رقم 12-03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالتأمين على الكوارث الطبيعية.

40) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الأمر رقم 95 – 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

41) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجزائر، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Les Ouvrages:

42) Boualem Tafiani Messaoud, **Les Assurances en Algérie**, OPU, Alger, 1987.

43) François Couilbaut, **Les Grands Principes de l'assurance,** 3éme édition, Paris.

44) Jean Bigot et autre, **traité de droit des assurances**, tome 03, édition Delta, paris.

2- Rapports et Séminaires :

45) Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2001**, Alger 2002.

46) Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2003**, Alger, 2004.

47) Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2005**, Alger, 2006.

48) Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2007**, Algérie, 2008.

49) Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2009**, Algérie, 2010.

50) Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en Algérie Année 2011**, Alger, 2012.

51) Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en Algérie Année 2013**, Alger, 2014.

52) Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en Algérie Année 2015**, Alger, 2016.

53) CONSEIL NATIONAL DES ASSURANCES « CNA », Alger.